


**الهبة الديموغرافية في المملكة العربية السعودية
- الفرص والتحديات -**

د. يسين عبد الله الحضري

د. حلو عبدالعاطي محمد

كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بالأحساء - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

كلية علوم الجغرافيا والبيئة - جامعة الخرطوم - السودان





الهبة الديموغرافية في المملكة العربية السعودية - الفرص والتحديات

د. يسين عبد الله الحضري

د. حلو عبدالعاطي محمد

كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بالأحساء - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

كلية علوم الجغرافيا والبيئة - جامعة الخرطوم - السودان

تاريخ قبول البحث: ٢٠٢٠ / ٢ / ١٤٤٠هـ

تاريخ تقديم البحث: ١٦ / ٧ / ١٤٢٩هـ

ملخص الدراسة :

تبحث هذه الدراسة في مفهوم الهبة الديموغرافية، والتي تعني الزيادة الكبيرة في عدد السكان في سن العمل (١٥ - ٦٤ سنة)، والنقصان في عدد المعالين (الأطفال أقل من ١٥ سنة) وكبار السن (٦٥ سنة فأكثر) وسط السكان المواطنين في المملكة العربية السعودية. وتهدف الورقة إلى قياس بعض المؤشرات السكانية ذات الصلة بالهبة الديموغرافية، وإلى اظهار الفرص الاقتصادية والتنموية التي يمكن أن تجنيها المملكة في ظل رؤية ٢٠٣٠م. اعتمدت الدراسة بصورة رئيسة على التعدادات والمسوحات الرسمية التي أجرتها المملكة في السنوات الأخيرة، إلى جانب رؤية المملكة ٢٠٣٠م. وتوصلت الدراسة إلى أن المملكة قد دخلت مرحلة النافذة الديموغرافية التي لها آثارها الاقتصادية والاجتماعية الموجبة إذا ما تم التخطيط والإعداد المسبق لها. كما حذرت الدراسة من التحديات الكبيرة في حالة عدم الاستغلال الأمثل لتلك الفرص التي قد لا تتكرر على المدى القريب. وأوصت الدراسة بضرورة تبني سياسات سكانية تعزز من فرص الاستفادة من النافذة الديموغرافية، وأن تضمن هذه السياسات في المناهج التعليمية. وعموماً فالدراسة تسهم في إثراء المكتبة العربية بالأدبيات ذات الصلة بالدراسات السكانية، كما أنها تفتح الباب للمزيد من الدراسات في هذا المجال.

الكلمات المفتاحية: الهبة الديموغرافية، التركيبة العمرية، التحول الديموغرافي،

التعليم، التنمية البشرية، السعودية.



المقدمة:

شهدت العقود الأخيرة من القرن الميلادي الماضي وبدايات القرن الحالي اهتماماً ملحوظاً وامتامياً بقضايا السكان والتنمية من قبل الساسة والباحثين وغيرهم من المهتمين ، وذلك بسبب التحديات الاقتصادية والاجتماعية الكبيرة التي تجابهها العديد من الدول في المحيطين الإقليمي والدولي. وتجلى ذلك الاهتمام في الجدل الواسع حول مستقبل التنمية وعلاقته بالسكان في ظل المتغيرات السياسية والاقتصادية والنمو السكاني المتسارع والرغبة الملحة في تلبية الاحتياجات الأساسية، الأمر الذي أفضى إلى العديد من وجهات النظر حول علاقة السكان بالتنمية. ففي الوقت الذي اعتقد فيه المتفائلون بالدور الإيجابي للسكان في التنمية ؛ ذهب المتشائمون إلى أن النمو السكاني معوقاً للتنمية. وبخلاف ذلك يرى آخرون أن التنمية مستقلة عن النمو السكاني ، وهؤلاء هم الذين يعتقدون بأن التطور التقني يقود إلى المزيد من التطور الاقتصادي ، ويرفع من معدلات التنمية (Bloom et al, 2003). وعموماً تزخر أدبيات التنمية بالعديد الدراسات التي تشير إلى العلاقة الإيجابية المتبادلة بين السكان والتنمية ، بحسبان أن المتغيرات التنموية تؤثر في المؤشرات السكانية وتتأثر بها (الخریف، ٢٠١٨). إلا أن الجديد هنا هو النظر إلى تلك العلاقة من اتجاه مغاير ، تلعب فيه التركيبة الهيكلية العمرية للسكان الدور الحاسم والأهم في العملية التنموية (Bhagat, 2014) ، وهو ما أطلق عليه الهبة الديموغرافية ، وهي الحالة التي يزيد فيها عدد السكان في سن العمل (١٥ - ٦٤ سنة) عن الأطفال (أقل من ١٥ عاماً) وكبار السن (٦٥ عاماً فأكثر) ، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض نسبة الإعالة ، وإتاحة فرصة حقيقية للدفع بعجلة النمو وتحسين الأداء الاقتصادي ؛ ذلك أن الزيادة في عرض القوى العاملة تقود إلى زيادة

الإنتاج، كما أن تراجع نسبة الإعالة يسهم في تخفيف الضغط على الإنفاق الأسري والحكومي، وبالتالي رفع مستوى الادخار الداخلي الضروري لتراكم رأس المال (المرشيد، ٢٠١٧). وقد عزز من هذا الاتجاه هو انخفاض معدلات الخصوبة وتضاؤل الفئة العمرية للأطفال (أقل من ١٥ سنة). فطبقاً لتقرير التنمية البشرية ٢٠١٦؛ أن معدل الخصوبة العالمي انخفض من ٣.١ في العام ١٩٩٥ إلى ٢.٥ في العام ٢٠١٥ (United Nations Development Programme, 2016). وفي ذات الاتجاه تشير بعض تقارير الأمم المتحدة إلى أن نسبة السكان أقل من ١٥ عاماً قد انخفضت إلى نحو ٣٠.٧٪ في العام ٢٠٠٥، بعد أن كانت ٤١.١٪ في العام ١٩٧٥، ومن المتوقع أن تتناقص إلى نحو ٢٠.٩٪ في العام ٢٠٥٠ (United Nations, 2005). وتبع ذلك زيادة في نسبة السكان في سن العمل (١٥ - ٦٤)، والتي وصلت إلى نحو ٦٥.٤٪ من إجمالي السكان، بعد أن كانت ٦٣.٥٪ في العام ٢٠٠٠، و ٥٧.٥٪ في العام ١٩٧٥ (The World Bank, 2018).

وعلى المستوى الإقليمي تشهد دول الخليج العربية تحولاً كبيراً في التركيب العمري للسكان، فخلال الفترة من ٢٠٠٠ - ٢٠١٠ سجلت أعلى معدلات النمو السكاني الذي وصل إلى ١٠.٣٪ في دولة الإمارات العربية المتحدة، وذلك بسبب هجرة العمالة الوافدة التي أدت إلى زيادة ضخمة في نسبة السكان في سن العمل التي وصلت إلى ٦٥.٣٪ في البحرين، و ٦٢.٩٪ في الإمارات العربية المتحدة، و ٥٦.٥٪ في الكويت (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، ٢٠١٣). ولم تكن المملكة العربية السعودية استثناءً، فقد شهدت خلال العقود تغيراً واضحاً في التركيبة الهيكلية للسكان

السعوديين، تناقصت فيها نسبة الإعاقة لصالح السكان في سن العمل (١٥ - ٦٤)، إذ تشير نتائج المسح الديموغرافي للعام ٢٠١٦ إلى تراجع نسبة الإعاقة إلى ٣٥.١٪ في مقابل ٦٥.٥٪ للسكان في سن العمل (الهيئة العامة للإحصاء، ٢٠١٨)، الأمر الذي يعزز من الهبة الديموغرافية، ويفتح الباب واسعاً لأجل الاستفادة منها، خاصةً وأن المملكة دأبت ومنذ عهد بعيد على طرح العديد من السياسات والاستراتيجيات التي تهدف إلى تمكين الشباب والاستفادة منهم في دفع عجلة التنمية، وقد توج ذلك بما يعرف برؤية ٢٠٣٠، ذلك أنّ الاستفادة من التحول الديموغرافي تتطلب العديد من الإصلاحات على مستوى السياسات الاقتصادية والاجتماعية، خاصةً وأن الهبة الديموغرافية ترتبط بمدة زمني معين يتراوح من ٣٠ إلى ٤٠ عاماً (قطيطات، ٢٠٠٧)، وأن عدم الاستفادة منها تكون له آثاره السالبة في ما يتصل بالبطالة، والهجرة، وغيرها.

تتناول هذه الدراسة بالبحث والتحليل الهبة الديموغرافية في المملكة العربية السعودية في ظل رؤية ٢٠٣٠، وتركز الدراسة بصورة رئيسة على السكان السعوديين بوصفهم العنصر الثابت، هذا إلى جانب أن المملكة اتخذت العديد من الاجراءات للحد من العمالة الوافدة. وتحاول الدراسة الإجابة على السؤالين: إلى أي مدى يمكن لرؤية ٢٠٣٠ الاستفادة من الفرص التي تتيحها الهبة الديموغرافية؟ وكيف لها أن تجابه تحدياتها؟

٢/مشكلة الدراسة:

تشهد المملكة العربية السعودية ومنذ ستينات القرن الميلادي الماضي انخفاضاً واضحاً في معدلات الخصوبة الكلية التي تراجعت من ٧.٢٢ في العام ١٩٦٠ إلى نحو ٢.٥٨ في العام ٢٠١٥ (The World Bank, 2018)، وإلى نحو

٢٠٤ في العام ٢٠١٦ (الهيئة العامة للإحصاء، ٢٠١٨)، وتبع ذلك تحولاً كبيراً في التركيبة الديموغرافية للسكان، تقلصت فيه نسبة السكان السعوديين أقل من ١٥ سنة إلى ٣٠,٤٪، ونسبة السكان (٦٥ سنة فأكثر) إلى ٤,١٪، في مقابل الزيادة الكبيرة في نسبة السكان (١٥ - ٦٤) سنة والتي وصلت إلى ٦٥,٥٪، مما يعني ضمناً دخول المملكة في ما يعرف بالهبة الديموغرافية، والتي تتيح بدورها العديد من الفرص الاقتصادية والتنموية التي يمكن استثمارها، مثل تناقص نسبة الإعالة، زيادة معدلات المشاركة الاقتصادية، وزيادة الادخار. وفي المقابل فإنها تلقي بالعديد من التحديات، كالبطالة ومشكلات التأهيل والتدريب وغيرها. وكل ذلك يفتح الباب واسعاً حول مدى قدرة المملكة على الاستفادة من تلك الفرص، وفي مجابهة تلك التحديات في ظل التطورات الاقتصادية على المستويين المحلي والإقليمي.

٣/ أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من تسليطها الضوء على التحولات الديموغرافية في المملكة العربية السعودية التي تعد نموذجاً للبلدان التي خطت خطوات بعيدة في مجال التنمية، الأمر الذي يعكس واقعاً مختلفاً عما هو عليه الحال في كثير من البلدان التي تعاني اقتصادياً واجتماعياً، كما يعكس نموذجاً مختلفاً في التعامل مع مثل هذه الظواهر. وتأتي أهمية الدراسة أيضاً من أهمية الموضوع، بحسبان أن السكان والتنمية لا ينفصلان عن بعضهما البعض، فالسكان هم محور التنمية وهدفها الرئيس. وتكتسب الدراسة أهميتها أيضاً من إسهامها المعرفي، فهي تشكل إضافة علمية في مجال الدراسات الديموغرافية المتخصصة، والتي يمكن أن تبنى عليها العديد من الدراسات ذات الصلة.

٤/ أهداف الدراسة:

- التعرف على اتجاهات النمو السكاني في المملكة والتغيرات الديموغرافية المرتبطة بها خلال العقود الأخيرة.
- إظهار الفرص الاقتصادية والتنموية الناتجة عن دخول المملكة في الهبة الديموغرافية، إلى جانب التحديات التي تجابهها جراء ذلك.
- إبراز جهود المملكة ممثلةً في رؤية ٢٠٣٠، ومدى قدرتها في الاستفادة من تلك الفرص، وفي مجابتهها لتلك التحديات.

٥/ منهجية الدراسة وطرق جمع المعلومات:

لتحقيق تلك الأهداف الدراسة تبنت الدراسة إطاراً نظرياً ناقشت فيه العديد من المفاهيم ذات الصلة، كما اعتمدت على المنهج الاستقرائي الذي يعتمد على الجزئيات وصولاً إلى العموميات، إلى جانب اعتماده على الحثيات التي تقود إلى استنتاجات عامة أو نظريات يمكن تعميمها بعد ذلك (عثمان، ١٩٩٥). إن الهدف الرئيس من استخدام هذا المنهج هو الإجابة على عديد الأسئلة التي طرحت في الدراسة، وذلك اعتماداً على المعطيات الموجودة، كما يجيء استخدامه أيضاً للوصول إلى نتائج يمكن تعميمها على مناطق مشابهة.

وفي ما يتصل بالمعلومات والبيانات؛ فقد اقتضت طبيعة الدراسة الحصول عليها بشقيها الكمي والنوعي، إذ اعتمدت الدراسة بصورة رئيسة على المصادر الثانوية، المنشور منها وغير المنشور، والتي أفادت في التعرف على العديد من الأدبيات ذات الصلة التي نشرت حديثاً. وإلى جانب ذلك اعتمدت الدراسة على العديد من المواقع الرسمية الإلكترونية شملت الهيئة العامة للإحصاء السعودية، وزارة الصحة السعودية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،

البنك الدولي. واعتمدت الدراسة كذلك وبصورة رئيسة على مسودة رؤية المملكة ٢٠٣٠، فضلاً عن نتائج التعدادات السكانية التي أجريت في المملكة إلى جانب المسح الديموغرافي، والتي وفرت جميعها كمّاً مقدراً من البيانات والمعلومات.

٦/ الإطار النظري والدراسات السابقة:

يقصد بالتحول الديموغرافي الانتقال من معدلات الإنجاب والوفيات المرتفعة إلى معدلات الإنجاب المنخفضة. وتعد نظرية التحول الديموغرافي التي ظهرت في كتابات وارن تامبسون (W.S Thompson, 1929) من أكثر النظريات قبولاً وانتشاراً لتفسير التغيرات التي تحدث في نمط السكان عبر فترة ممتدة من الزمن. وطبقاً لهذه النظرية؛ فإن المجتمع السكاني يمر بأربع مراحل، إذ تشهد الأولى منها انخفاض في معدل النمو السكاني بسبب ارتفاع معدلى المواليد والوفيات، وفي الثانية يحدث انخفاض تدريجي في معدل الوفيات، مع استمرار معدل المواليد في الارتفاع، مما يقود إلى ارتفاع معدل النمو السكاني، وأما في المرحلة الثالثة؛ فيحدث انخفاض في معدل المواليد والوفيات، مما يؤدي إلى انخفاض معدل النمو، وفي الرابعة تنتقل الزيادة الكبيرة في عدد سكان الفئات العمرية الصغيرة إلى الفئة التالية، ومن هم في سن العمل إلى الفئة الأكبر. ويرتبط بالتحول الديموغرافي للسكان ما يعرف بالهبّة الديموغرافية، والتي تشير إلى التحول الديموغرافي في السكان نتيجة لانخفاض معدلات الخصوبة بحيث يتحول المجتمع الذي غالبية من المعالين (دون الخامسة عشر و٦٥ سنة فأكثر) إلى مجتمع يشكل فيه السكان في سن العمل والإنتاج المجموعة الأكبر (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، ٢٠١٣). وطبقاً للتعريف الذي تبنته الأمم المتحدة؛ يشترط لولوج الهبة الديموغرافية أن تقل

نسبة السكان دون سن ١٥ عاماً عن ٣٠٪، وألاً تزيد نسبة كبار السن (٦٥ عاماً فأكثر) عن ١٥٪ من إجمالي السكان (المرشيد، ٢٠١٧). وعليه فإن بلوغ الهبة الديموغرافية يشترط ظهور دينامية سكانية متواصلة تؤدي لانخفاض ملموس في معدلات الإنجاب، حيث ينتقل المجتمع من مجتمع غالبيته من المعالين إلى مجتمع يشكل فيه السكان الناشطون اقتصادياً المجموعة المهيمنة. والهبة الديموغرافية لا تتكرر إلا مرة واحدة على المدى البعيد، أو بين ٣٠ - ٤٠ سنة. وهنا لا بد من أخذ مفهوم الهبة الديموغرافية بنوع من الحذر، ذلك أن الولوج للهبة الديموغرافية قد ينتج أحياناً لعوامل ليس من بينها التراجع في معدلات الخصوبة، كما أن بعض الظواهر السكانية مثل الهجرة تؤدي إلى زيادة كبيرة في فئة العمرية (١٥ - ٦٤) سنة، كما هو الحال في دول الخليج العربية التي شهدت تدفقات سكانية كبيرة بسبب الطفرة الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها منذ سبعينات القرن الميلادي الماضي، ويضاف إلى ذلك أن التناقص في أعداد السكان في الفئة العمرية أقل من ١٥ سنة ربما يعود أيضاً إلى ارتفاع معدلات وفيات الأطفال الرضع والأطفال دون سن الخامسة، وعليه فإن مفهوم الهبة الديموغرافية يجب أن يؤخذ بعيداً عن هذه المتغيرات. وتجدر الإشارة هنا إلى أنه لا يوجد فرق بين ما يعرف علمياً بـ "النافذة الديموغرافية" أو ما هو متعارف عليه "الهبة الديموغرافية" والتي تعتبر منحة مؤقتة تستمر لفترة تتراوح ما بين ٣٠ إلى ٤٠ عاماً (قطيطات، ٢٠٠٧). ولكي تتحقق هذه المنحة يجب توفر شرطين الأول: أن تقل نسبة السكان دون ١٥ عاماً عن ٣٠٪ من إجمالي السكان، والثاني ألا تزيد نسبة المسنين فيها ٦٥ (عاماً فأكثر) عن ١٥٪ من إجمالي السكان.

إن الاهتمام بأمر التحولات الديموغرافية وما يترتب عليها من آثار ليس بالجديد، فقد تمت الإشارة إليه في العديد من الدراسات، كما أنه احتل حيزاً كبيراً في أدبيات التنمية. وإن كان مالتوس وأتباعه (المالتسيون الجدد) قد نظروا إلى التحول الديموغرافي من المنظور المتشائم؛ فإن الكثيرون قد نظروا إليه من المنظور المتفائل. وفي هذا السياق فقد أوضحت العديد من الدراسات التي أجراها أمثال Mason, 2005, Seniloli, 2006, and Ven and Smith, 2011 أن التحول الديموغرافي تصحبه العديد من الفوائد التي يجب اقتناصها والاستفادة منها. وتشير العديد من الدراسات إلى أن الاهتمام المتزايد بأمر التحولات الديموغرافية من قبل الاقتصاديين والديموغرافيين ليس مرده التغير في التركيبة الهيكلية للسكان فحسب، وإنما أيضاً لقلقهم من عدم الاستفادة من الفرص التي يتيحها ذلك التغير (Pool, 2007). وهنا يشير بلوم وآخرون في دراستهم للعلاقة بين التغير في التركيب العمري والنمو الاقتصادي والتي أجريت في عدد من الأقاليم حول العالم؛ إلى كيف أن انخفاض معدلات الخصوبة، وزيادة الفئة العمرية في سن العمل يسهم في زيادة النمو الاقتصادي (Bloom et al, 2003). وفي ذات السياق يشير كل من (Roy and Kayesh, 2016) إلى أن التغير الديموغرافي في بنغلاديش فتح العديد من الفرص الاقتصادية. وأمّا محمود (2015)، فقد ذهب إلى أن التطورات الاقتصادية الكبيرة التي حققتها بلدان جنوب وشرق آسيا كانت بسبب الانخفاض الحاد في معدل المواليد، والذي كان العامل المهم وراء الجهود التنموية والارتقاء برأس المال البشري. وتشير بعض الدراسات إلى أنّ الهبة الديموغرافية في تلك البلدان مسؤولة لوحدها عن إيجاد نحو نصف الثروة

الوطنية بين عامي ١٩٧٠ و ١٩٩٠ (المرشيد، ٢٠١٧). ويشير تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (٢٠١٣) إلى أن التحول الهيكل العمري في مصر ساهم بسدس النمو المحقق في نصيب الفرد من الدخل القومي بين عامي ١٩٦٥ و ١٩٩٠، وأما في الأردن فمن المتوقع أن يساهم انخفاض نسبة الإعالة العمرية في نصف معدل النمو المتوقع في نصيب الفرد. وعموماً فإن التحول الهيكلي الذي تشهده البلدان العربية بارتفاع نسبة السكان في سن العمل وتدنى نسبة الإعالة، يتيح لها إمكانية الاستفادة من "العائد الديموغرافي"، أي الفترة التي تشهد زيادة الإنتاجية الاقتصادية والادخار، وزيادة فرص تنمية رأس المال البشري، كما أن الحديث عن العائد الديموغرافي لم يعد مرتبطاً بحجم السكان ولا بنموهم فقط، وإنما بتركيبهم العمري (Bloom et al, 2003)، إلا أن ذلك لا يتأتى إلا باعتماد السياسات الاقتصادية والاجتماعية الملائمة، والتي تتضمن وبالضرورة دعم القطاعات الاجتماعية وعلى رأسها الصحة والتعليم، والتدريب والتأهيل، مع تمكين الشباب من زيادة إنتاجيتهم بدفعهم إلى سوق العمل من خلال فتح الأسواق وزيادة الاستثمار، وخلق فرص التوظيف. وإن كان البعض ينظر إلى الهبة الديموغرافية من المنظور الإيجابي؛ فالبعض يراها من منظور مغاير، ذلك أن هيمنة الفئة النشطة اقتصادياً على الفئات الأخرى من شأنه أن يزيد من معدلات البطالة، ويلقى على الدول المزيد من الأعباء من أجل توفير فرص العمل، فكثير من الدول التي ولجت الهبة الديموغرافية تعاني العديد من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية ممثلة في ارتفاع معدلات البطالة وتدنى مستويات الدخل وقلة الادخار وضعف الاستثمار كما هو الحال في مصر

والسودان، وهذا ما دفع البعض إلى اعتبار المعجزة الآسيوية حالة استثنائية، وقللوا من قيمتها كمثال يحتذى به (محمود، ٢٠١٥). وفي هذا السياق أشار المرشيد (٢٠١٧) في دراسته للهبّة الديموغرافية في المغرب، إلى أنه كلما زادت النافذة الديمغرافية انفتاحاً كلما قل مستوى الادخار بسبب تفشي البطالة، وعجز الأسر عن رعاية الأبناء. ويعكس هذا الرأي اتجاهات مناقضاً ومغايراً لما ذهب إليه الآخرون في ما يترتب على الهبة الديموغرافية من فرص، كما أنه أعاد الفكر المالتوسى المتشائم من جديد في نظرتة للتحوّل الديموغرافي، وما يترتب عليه من آثار.

٧/ المملكة العربية السعودية: السياق الجغرافي:

تقع المملكة العربية السعودية في شبه الجزيرة العربية في أقصى جنوب غربي قارة آسيا، وتنحصر أراضيها بين دائرتي العرض ٤٦° ٢٢' ١٦" و ٠° ٠٠' ١٤' ٣٢° شمالاً، وخطي طول ٣٠° ٢٩' ٣٤" و ٠° ٠٠' ٤٥' ٥٥" شرقاً، وتبلغ مساحتها نحو مليوني كم²، وتغطي ٧٠٪ من مساحة شبه الجزيرة العربية؛ البالغة ٢,٨ مليون كم². ومن الناحية الإدارية قسمت المملكة إلى ١٣ منطقة، تضم كل منها عدد من المحافظات (هيئة المساحة الجيولوجية السعودية، ٢٠١٢).

ويبلغ مجمل سكان المملكة نحو ٣١,٧٤٢,٣٠٨ نسمة في العام ٢٠١٦، منهم ٥٧,٤٤٪ ذكور، و ٤٢,٥٦٪ إناث. ويشكل السعوديون منهم ٢٠,٠٦٤,٩٧٠ نسمة، يمثلون نحو ٦٣,٢٪ من مجمل السكان، وقد بلغت نسبة الذكور منهم نحو ٥٠,٩٦٪، تقابلها ٤٩,٠٤٪ للإناث (الهيئة العامة للإحصاء السعودية، ٢٠١٨). وتزخر المملكة بالعديد من الموارد الطبيعية التي على رأسها النفط والغاز، إلى جانب المعادن الأخرى كالذهب واليورانيوم

والفوسفات وغيرها، هذا إلى جانب التنوع في الحياة النباتية والحيوانية. وتنتشر بالمملكة شبكة طرق برية وجوية تغطي جميع أجزائها، كما أن إطلالتها على الخليج العربي من ناحية الشرق، والبحر الأحمر من ناحية الغرب، سهل من اتصالها بالعالم الخارجي، فضلاً عن الموارد الطبيعية. وتزخر المملكة بمعالها السياحية والأثرية، الطبيعية منها وغير الطبيعية، هذا إلى جانب السياحة الدينية. وتشهد المملكة نمواً اقتصادياً عالياً، وتطورات تنموية كبرى انتظمت جميع أنحائها. وقد كان لخطط التنمية الخمسية التي انتهجتها المملكة منذ العام ١٩٧٠ دورها الكبير في التطورات الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية التي تشهدها المملكة اليوم، وإلى جانب ذلك فقد كان لتلك الخطط وما تبعها من سياسات دورها في جذب الكثيرين من أنحاء واسعة من العالم. وتجيء رؤية ٢٠٣٠ امتداداً لتلك الخطط الساعمة للنهضة الاقتصادية والاجتماعية.

٨/ اتجاهات ومفشرات التحول الديموغرافي في المملكة العربية السعودية: أ/ النمو السكاني:

أجريت في المملكة العربية السعودية أربعة تعدادات رئيسة في الأعوام ١٩٧٤، ١٩٩٢، ٢٠٠٤، ٢٠١٠، يضاف إليها عدد من المسوحات الديموغرافية. وقد أظهرت تلك التعدادات نمواً كبيراً في حجم السكان السعوديين خلال تلك الفترات، وصل إلى نحو ٢٠.٠٦٤.٩٧٠ نسمة في العام ٢٠١٦، مقارنة بـ ٦.٢١٨.٣٦١ نسمة في العام ١٩٧٤، مما يعني أن عدد السكان السعوديين قد تضاعف بأكثر من ثلاث مرات. وتعد الفترة من ١٩٧٤ - ١٩٩٢ الأكبر من حيث النمو، فقد زاد فيها حجم السكان بنسبة ٩٨٪، وهذا يعود للمدى الزمني الكبير بين التعدادين مقارنة بالمدى الزمني بين التعدادات الأخرى، هذا إلى جانب أن هذه الفترة اتسمت بارتفاع في

معدلات الخصوبة مقارنة بالفترات اللاحقة، بالإضافة لانخفاض معدلات الوفاة نتيجة للتحسن في الخدمات الصحية (جدول ١).

جدول ١: النمو في حجم السكان السعوديين ١٩٧٤ - ٢٠١٦.

العالم	عدد السكان	نسبة الزيادة %
١٩٧٤	٦.٢١٨.٣٦١	-
١٩٩٢	١٢.٣١٠.٠٥٣	٩٨
٢٠٠٤	١٦.٥٢٧.٣٤٠	٣٤.٣
٢٠١٠	١٨.٧٠٧.٥٧٦	١٣.٢
٢٠١٦	٢٠.٠٦٤.٩٧٠	٧.٣

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء السعودية، ٢٠١٨.

ب/ التركيب النوعي والعمري:

تشير نتائج المسح الديموغرافي في ٢٠١٦ إلى أن السكان السعوديين يتوزعون بنسب ٥٠.٩٦% و ٤٩.٠٤% للذكور والإناث على التوالي، وأن نسبة النوع لإجمالي السكان بلغت ١٠٤ ذكراً لكل ١٠٠ أنثى. وتعتبر هذه النسبة ضمن المدى المشاهد في غالبية المجتمعات (٩٥ - ١٠٥)، كما أنها قريبة جداً من المعدل العالمي (١٠٠/١٠٦) (United Nations Development Programme, 2016)، مما يدل على أن المجتمع السعودي مجتمع طبيعي يقترب فيه عدد الذكور من عدد الإناث (جدول ٢).

جدول ٢: اتجاهات نسبة النوع للسعوديين ١٩٩٢ - ٢٠١٦

العام	عدد الذكور لكل (١٠٠) أنثى
١٩٩٢	١٠٢
٢٠٠٤	١٠٠
٢٠١٠	١٠٤
٢٠١٦	١٠٤

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء السعودية، ٢٠١٨

وأما من ناحية التركيب العمري؛ فتشير الأرقام إلى تناقص نسبة السكان في الفئات العمرية الصغرى (أقل من ١٥ سنة) لصالح الفئات العمرية الأكبر، فقد بلغت نسبة السكان الذين تقل أعمارهم عن ١٥ سنة ٣٠,٤٪ مقابل ٦٥,٥٪ للفئات العمرية من ١٥ - ٦٤ سنة، و٤,١٪ للفئات ٦٥ سنة فأكثر (جدول ٣).

جدول ٣: التركيب العمري للسكان السعوديين ٢٠١٦.

الفئة العمرية	نسبة الذكور	نسبة الإناث	نسبة الذكور والإناث
٠ - ٤	٥,٤	٥,٢	١٠,٦
٥ - ٩	٥,٣	٥,١	١٠,٤
١٠ - ١٤	٤,٧	٤,٦	٩,٣
١٥ - ١٩	٤,٥	٤,٣	٨,٨
٢٠ - ٢٤	٥,٢	٤,٧	٩,٩
٢٥ - ٢٩	٤,٨	٤,٧	٩,٥

نسبة الذكور والإناث	نسبة الإناث	نسبة الذكور	الفئة العمرية
٨.٦	٤.٢	٤.٣	٣٤- ٣٠
٧.٥	٣.٧	٣.٨	٣٩- ٣٥
٦.٣	٣.١	٣.٢	٤٤- ٤٠
٥.٢	٢.٥	٢.٧	٤٩- ٤٥
٤.٢	٢.٠	٢.١	٥٤- ٥٠
٣.٢	١.٥	١.٧	٥٩- ٥٥
٢.٣	١.١	١.٢	٦٤- ٦٠
١.٦	٠.٨	٠.٧	٦٩- ٦٥
١.١	٠.٥	٠.٥	٧٤- ٧٠
٠.٧	٠.٣	٠.٣	٧٩- ٧٥
٠.٩	٠.٤	٠.٤	٨٠ فأكثر
١٠٠	٤٩	٥١	المجموع

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء، ٢٠١٨.

ويتباين التركيب العمري بين السعوديين وغير السعوديين، ففي الوقت الذي ترتفع فيه نسبة السعوديين الذين تقل أعمارهم عن ١٥ سنة عن نظيرتها لإجمالي سكان المملكة (٣٠.٤٪، ٢٤.٨٪ على التوالي)، نجد أن نسبتهم تقل عن نظيرتها لإجمالي سكان المملكة في الفئة العمرية ١٥ - ٦٤ سنة (٦٥.٥٪، ٧٢٪ على التوالي).

جدول ٤: التركيبة العمرية للسكان في المملكة العربية السعودية ٢٠١٦

أقل من ١٥ سنة	١٥ - ٦٤ سنة	٦٥ سنة فأكثر	
٢٤,٨٪	٧٢٪	٣,٢٪	إجمالي السكان
٣٠,٤٪	٦٥,٥٪	٤,١٪	السعوديون
١٥,٢٪	٨٣,٢٪	١,٦٪	غير السعوديون

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء السعودية، ٢٠١٨.

وقد شهد التركيب العمري للسكان السعوديين تغييرات كبيرة منذ نهايات القرن الميلادي الماضي، كانت فيها السيطرة للفئات الشابة (جدول ٥).

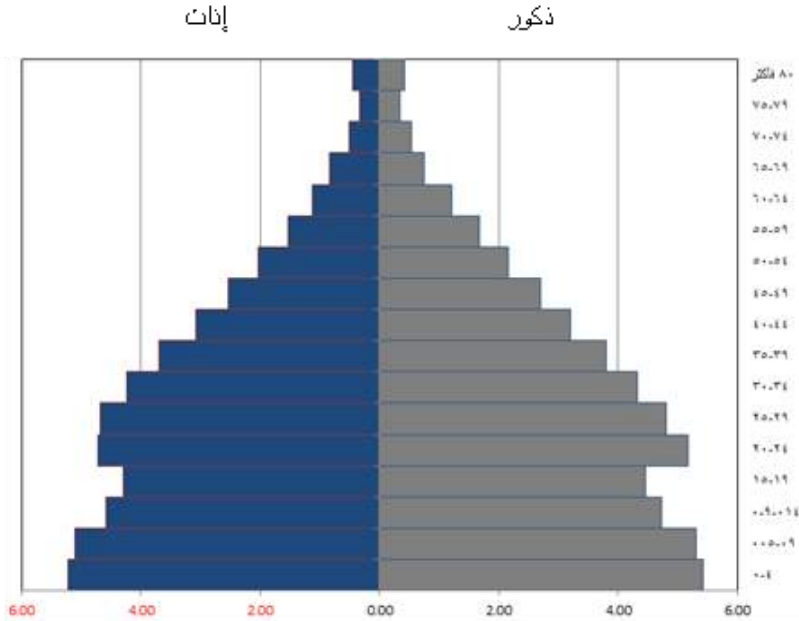
جدول ٥: التغير في التركيبة العمرية للسكان السعوديين ١٩٩٢- ٢٠١٦

العام	السكان أقل من ١٥ سنة %	١٥ - ٦٤ %	٦٥ فأكثر %
١٩٩٢	٤٩,٢	٤٧,٥	٣,٣
٢٠٠٤	٣٩,٩	٥٦,٦	٣,٥
٢٠١٠	٢٩,٦	٦٦,٢	٤,٢
٢٠١٦	٣٠,٤	٦٥,٥	٤,١

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء السعودية، ٢٠١٨.

يشير الجدول ٥ إلى التزايد الواضح في نسبة السكان في الفئة العمرية (١٥ - ٦٤)، والتي وصلت إلى ٦٥,٥٪ في العام ٢٠١٦، مع ملاحظة التناقص في نسبة السكان في الفئة العمرية أقل من ١٥ سنة، والتي تراجعت إلى ٣٠,٤٪ في العام ٢٠١٦، بعد أن كانت ٤٩,٢٪ في العام ١٩٩٢، وكما أنه من المتوقع أن تتراجع إلى ١٥,٩٪ في العام ٢٠٥٠ (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، ٢٠١٣).

شكل ١: التركيب العمري للسكان السعوديين ٢٠١٦



المصدر: الهيئة العامة للإحصاء السعودية، ٢٠١٨

وبالنظر إلى التركيب العمري للسكان السعوديين على مستوى المناطق؛ تبدو النسب شبه متقاربة باستثناء منطقة الجوف التي سجلت أعلى نسبة للسكان دون سن الخامسة عشر (٣٦,٧٪)، وأقل نسبة للسكان في الفئة (١٥ - ٦٤) سنة (٥٩,٩٪)، وكذلك منطقة الباحة التي سجلت أقل نسبة للسكان في الفئة (أقل من ١٥ سنة) (٢٦,٥٪). وبمقارنة نسب السكان السعوديين في المناطق بنسب إجمالي السكان السعوديين، فتبدو النسب متقاربة في الفئة الأولى (أقل من ١٥ سنة) باستثناء منطقتي الجوف والباحة. وفي الفئة العمرية الثانية (١٥ - ٦٤ سنة)؛ جاءت منطقة الجوف بعيدة عما

سجله إجمالي السعوديين في هذه الفئة؛ إذ سجلت (٥٩,٩٪). وأما في الفئة الثالثة (٦٥ فأكثر)؛ تجاوزت منطقة عسير إجمالي السكان السعوديين في هذه الفئة بنحو (١,٦٪) (جدول ٦). وعموماً ومهما تقاربت نسب السكان على مستوى المناطق في الفئات العمرية المختلفة، إلا أن هناك تباينات تعود إلى المتغيرات السكانية والاقتصادية والاجتماعية في تلك المناطق.

جدول ٦: التركيب العمري للسكان السعوديين على مستوى المناطق ٢٠١٦

المنطقة	السكان أقل من ١٥ سنة (%)	السكان (١٥ - ٦٤) سنة (%)	السكان (٥٦) سنة فأكثر (%)
الرياض	٣١,٤	٦٥	٣,٦
مكة المكرمة	٢٧,٧	٦٧,٧	٤,٦
المدينة المنورة	٣٢	٦٣,٧	٤,٣
القصيم	٣٠,٨	٦٥	٤,٢
الشرقية	٣٠,٦	٦٦,٢	٣,٢
عسير	٣٠,٦	٦٣,٧	٥,٧
تبوك	٣٣,١	٦٣,٨	٣,١
حائل	٣٠,١	٦٥	٤,٩
الحدود الشمالية	٣٢,٧	٦٣,٦	٣,٧
جازان	٢٩	٦٥,٩	٥,١
نجران	٣٣,٧	٦٢,٢	٤,١
الباحة	٢٦,٥	٦٦,٨	٦,٧

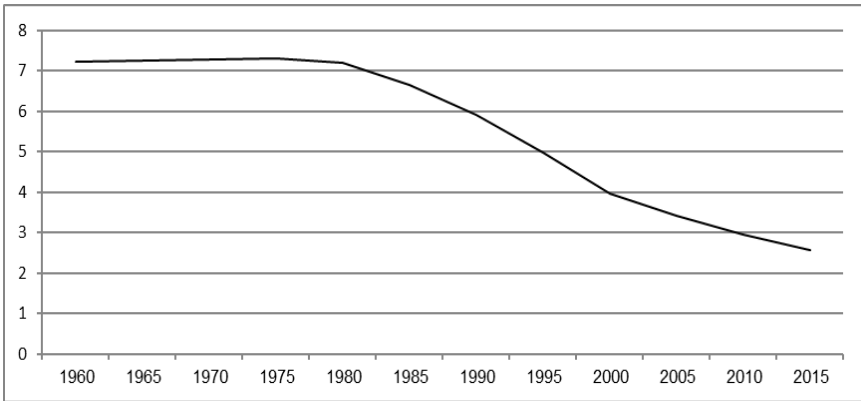
المنطقة	السكان أقل من ١٥ سنة (%)	السكان (١٥ - ٦٤) سنة (%)	السكان (٥٦) سنة فأكثر (%)
الجوف	٣٦,٧	٥٩,٩	٣,٤
إجمالي السعوديين	٣٠,٤	٦٥,٥	٤,١

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء السعودية ٢٠١٨

ج/ الخصوبة:

إن التراجع في نسبة السكان في الفئة العمرية أقل من ١٥ سنة مرده الرئيسي إلى انخفاض معدلات الخصوبة، فوفقاً للبنك الدولي ٢٠١٧؛ فقد تراجعت معدلات الخصوبة الكلية في المملكة العربية السعودية من ٧,٢٢ في العام ١٩٦٠ إلى نحو ٢,٥٨ في العام ٢٠١٥. وطبقاً للمسح الديموغرافي ٢٠١٦؛ فإنها تراجعت إلى نحو ٢,٤ (شكل ٢).

شكل ٢: معدلات الخصوبة في المملكة العربية السعودية ١٩٦٠- ٢٠١٥



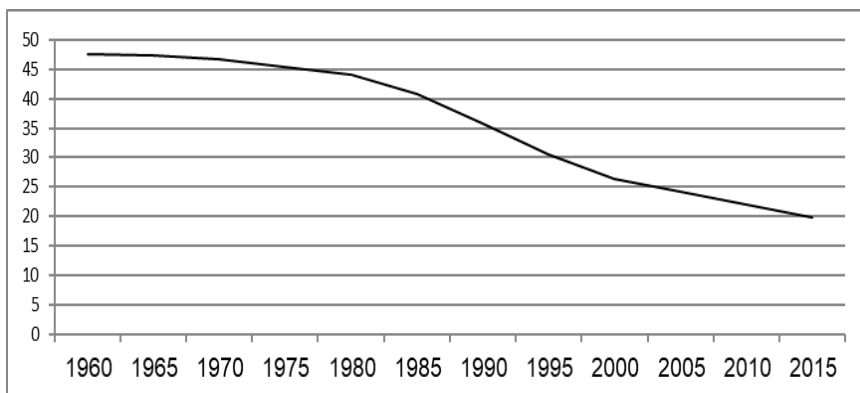
المصدر: The World Bank 2018

ووفقاً للخريف (٢٠٠٢، ٢٠١٧)، أنّ تدني معدلات الخصوبة يعود أساساً لتأخر سن الزواج وارتفاع مستوى تعليم المرأة، هذا إلى جانب بعض العوامل الأخرى كالعادات والتقاليد، وفيات الأطفال، مشاركة المرأة في قوى العمل، الانتقال من الريف إلى المدن والتغير في وحدة الإنتاج من الأسر التي تعتمد على الزراعة والرعي والأعمال اليدوية إلى العمل في المؤسسات والمصانع.

د/المواليد والوفيات :

صاحب التراجع في معدلات الخصوبة تراجعاً في معدل المواليد الإجمالي؛ والذي تراجع من ٤٧.٥٨ في العام ١٩٦٠ إلى نحو ١٩.٩٢ في العام ٢٠١٥ (The World Bank, 2017) (شكل ٣).

شكل ٣: معدل المواليد الإجمالي في المملكة العربية السعودية ١٩٦٠ - ٢٠١٥ (لكل ١٠٠٠ شخص)

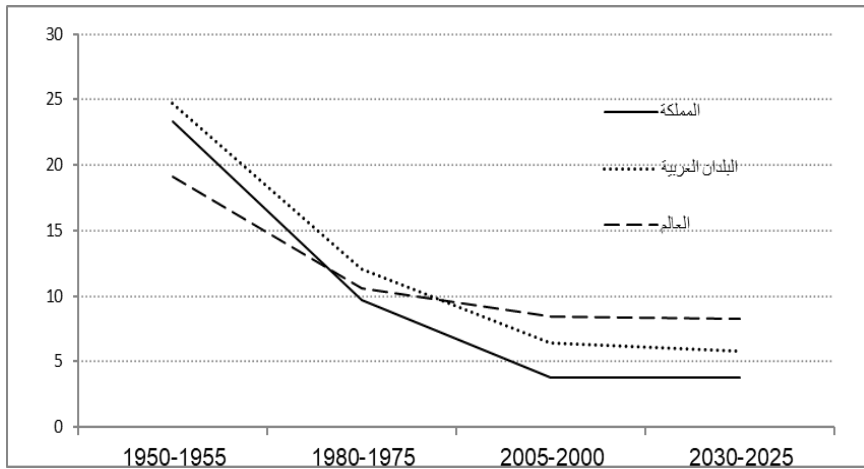


المصدر: The World Bank, 2017

وأما معدل الوفيات الخام فهو قد تراجع أيضاً بسبب التحسن الكبير الذي طرأ على الجوانب الصحية. وهنا يشير تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، ٢٠١٣؛ إلى أن معدل الوفيات الخام في المملكة العربية السعودية تراجع من ٢٣.٣ خلال منتصف خمسينات القرن الماضي إلى نحو ٣.٨ بنهاية العقد الأول من الألفية الثالثة. ويعد هذا المعدل أفضل بكثير إذا ما قورن بمعدل الوفيات الخام للدول العربية؛ أو حتى على مستوى العالم (٦.٤، ٨.٤ على التوالي).

شكل ٤: معدل الوفيات الخام في المملكة مقارنة بالدول العربية والعالم

١٩٩٥ - ٢٠٣٠



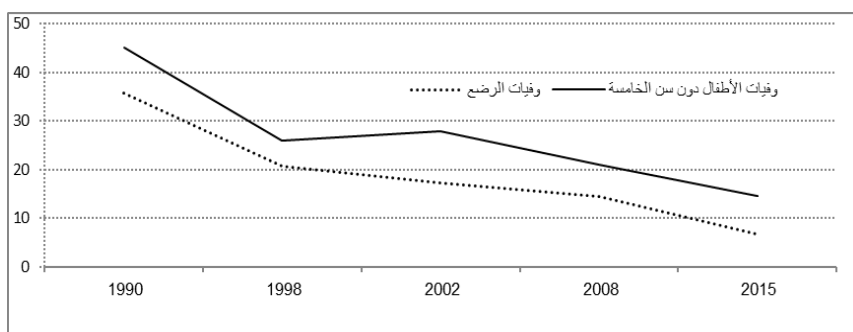
المصدر: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ٢٠١٣.

وينسحب التراجع في معدل الوفيات الخام على معدلي الوفيات للرضع والأطفال دون سن الخامسة؛ فبحسب تقارير البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة للتنمية البشرية للأعوام ٢٠٠٢، ٢٠٠٤، ٢٠١٠، ٢٠١٦؛ فإن معدل

وفيات الأطفال دون سن الخامسة (لكل ١٠٠٠ من المواليد الأحياء) قد انخفض من ٤٥ في العام ١٩٩٠، إلى نحو ١٤.٥ في العام ٢٠١٥، في الوقت الذي تشير فيه نتائج المسح الديموغرافي للمملكة ٢٠١٦ إلى أن معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة قد انخفض إلى نحو ٨.٠٥. وأما وفيات الرضع؛ فتشير ذات التقارير إلى أنها انخفضت إلى نحو ١٤.٥ في العام ٢٠١٥، بينما تشير بيانات البنك الدولي، ٢٠١٧، إلى أنها انخفضت من ٣٥.٨ في العام ١٩٩٠، إلى نحو ٦.٧ في العام ٢٠١٦، في الوقت الذي تشير فيه نتائج المسح الديموغرافي للمملكة ٢٠١٦ إلى انخفاض معدل وفيات الأطفال السعوديين أقل من سنة إلى ٤.٨٢.

شكل ٦: معدل وفيات الرضع والأطفال دون سن الخامسة بالمملكة

١٩٩٠ - ٢٠١٥



المصدر: United Nations Development Program, 2000, 2002,

2010, 2016

The World Bank, 2018

إن التراجع الواضح في معدلات الخصوبة الكلية، إلى جانب انخفاض معدلات المواليد الخام ومعدلات وفيات الرضع والأطفال دون سن الخامسة كان العامل الرئيس في التغير الهيكلي لسكان المملكة، الأمر الذي انعكس على العمر الوسيط للسكان (جدول ٧).

جدول ٧: العمر الوسيط المقدر والمتوقع لمجموع السكان في المملكة العربية

السعودية ١٩٥٠ - ٢٠٥٠

العمر الوسيط	١٩٥٠	١٩٧٥	٢٠٠٠	٢٠١٠	٢٠٢٥	٢٠٥٠	العام
١٩	١٨	٢١,١	٢٦,١	٣٢,٢	٤١,٧		

المصدر: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ٢٠١٣.

تشير الأرقام بالجدول ٧ إلى أن غالبية سكان المملكة دون الثلاثين عاماً، كما أن غالبيتهم ينحصر في الفئة الوسطى. وعموماً فالأرقام تعكس وبجلاء دخول المملكة العربية السعودية في الهبة الديموغرافية، الأمر الذي يفتح الباب واسعاً أمام العديد من الفرص والتحديات، والتي يتم مناقشتها في الجزء التالي.

٨/ الهبة الديموغرافية في المملكة: الفرص والتحديات:

كان للتحول الديموغرافي الكبير، والتغير الهيكلي للتركيب العمري أثره في خلق العديد من الفرص، إلى جانب إفراز العديد من التحديات.

أولاً الفرص:

١/ تناقص نسبة الإعالة:

كان للتراجع الواضح في معدلات الخصوبة، إلى جانب تراجع معدلات المواليد والوفيات وخاصة للأطفال الرضع والأطفال دون سن الخامسة دوره

في تراجع نسبة الإعاقة التي شهدت انخفاضاً واضحاً منذ العام ١٩٩٢، فقد تزايد عدد السكان في الفئة العمرية (١٥ - ٦٤) على حساب الفئتين (أقل من ١٥ سنة)، و(٦٥ سنة فأكثر)، ومن المتوقع أن يستمر هذا الانخفاض حتى العام ٢٠٥٠. وتشير البيانات إلى أن نسبة الإعاقة العمرية للسكان السعوديين انخفضت إلى ٥٣٪ في العام ٢٠١٦ (الهيئة العامة للإحصاء السعودية، ٢٠١٨)، بعد أن كانت ٧٧٪ في العام ٢٠٠٤، و ١١١ في العام ١٩٩٢ (الهيئة العامة للإحصاء السعودية، ٢٠١٨). وتعد هذه النسبة (٥٣٪) أقل بقليل عن مثلتها للعالم (٥٤.٢٪)، كما أنها أقل بكثير عن مثلتها للدول العربية (٦٢.٠٢٪) (The World Bank, 2018)، الأمر الذي أتاح فرصة الاستفادة من العائد الديموغرافي، أي الفترة التي تشهد زيادة الإنتاجية الاقتصادية والادخار، وزيادة فرص تنمية رأس المال البشري. وإلى جانب ذلك فالتناقص الواضح في نسبة الإعاقة له تأثيره الإيجابي من حيث الإنفاق خاصة على الأسر، ومن ثم زيادة معدلات الادخار.

٢ / زيادة معدلات المشاركة الاقتصادية:

كان للزيادة في عدد السكان في الفئة العمرية (١٥ - ٦٤) دورها في زيادة معدل مشاركة القوى العاملة في الإنتاج، إذ تشير بيانات الهيئة العامة للإحصاء السعودية إلى التزايد الواضح في معدل المشاركة الاقتصادية للسكان السعوديين (١٥ سنة فأكثر) من الجنسين، والتي ارتفعت من ٣٦.٥ في العام ٢٠٠٦، إلى نحو ٤١.٩ في العام ٢٠١٧ (جدول ٨).

جدول ٨: التطور في معدل المشاركة الاقتصادية للسعوديين (١٥ سنة

فأكثر) ٢٠٠٦ - ٢٠١٧

إجمالي المشاركة	الإناث	الذكور	العام
٣٦,٥	١٢,٦	٦٠,٣	٢٠٠٦
٣٦,٤	١٢,٤	٦٠,٥	٢٠٠٧
٣٦,٤	١٢	٦٠,٨	٢٠٠٩
٣٧,٧	١٤,٤	٦١	٢٠١١
٣٩,٢	١٥,٧	٦٢,٧	٢٠١٢
٤٠,٤	١٦,٤	٦٤,٦	٢٠١٣
٤١,٢	١٧,٦	٦٤,٩	٢٠١٤
٤٠,٢	١٧,٤	٦٣,٣	٢٠١٥
٤٢,٢	١٩,٣	٦٤,٦	٢٠١٦
٤١,٩	١٩,٤	٦٣,٤	٢٠١٧

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء السعودية ٢٠١٨

تشير البيانات بالجدول (٨) إلى التزايد الواضح في معدل إجمالي المشاركة الاقتصادية للسعوديين (١٥ سنة فأكثر)، ويبدو هذا التزايد واضحاً في معدل المشاركة الاقتصادية للإناث الذي ارتفع من ١٢,٦ في العام ٢٠٠٦ إلى نحو ١٩,٤ في العام ٢٠١٧، ذلك على الرغم الفارق الكبير في معدل المشاركة الاقتصادية بين الجنسين والذي تميل فيه الأرقام ناحية الذكور.

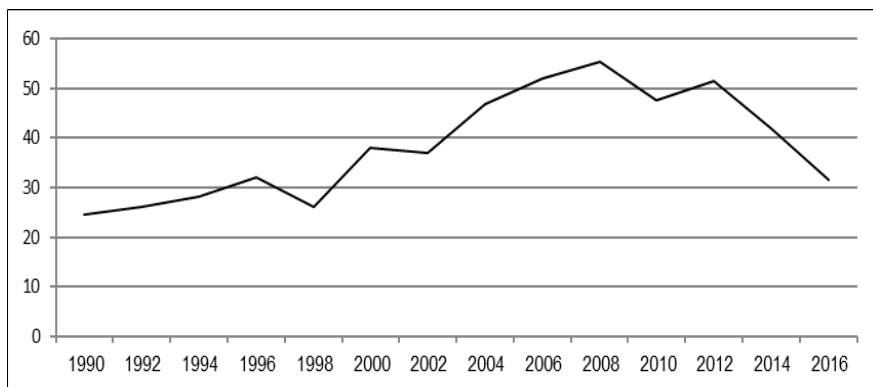
٣/ زيادة الادخار:

إن الانخفاض في معدلات الخصوبة وانخفاض نسب وفيات الرضع أدى

لإنخفاض عدد الأطفال في الأسرة الواحدة، ومع ارتفاع احتمالات بقاء هؤلاء الأطفال على قيد الحياة، وارتفاع قدرة الأسرة على تأمين نوعية حياة أفضل لهم من حيث الصحة والتعليم، فإن ذلك يؤدي إلى زيادة الاستثمار، وتطوير رأس المال البشري، إذ أن الموارد نفسها ستتوزع على عدد أقل من الأطفال، وإلى ارتفاع نصيب الفرد من الدخل، نتيجة لتحسن نسبة منتجي الثروة إلى مستهلكيها، مما يسمح بزيادة الادخار والاستثمار في الأنشطة الإنتاجية. ووفقاً لبيانات البنك الدولي فقد شهدت الفترة من ١٩٩٠ وحتى العام ٢٠١٥، زيادة في إجمالي الادخار المحلي، وإن كانت قد تراجع خلال الثلاث سنوات الأخيرة (شكل ٧):

شكل ٧: إجمالي الادخار المحلي (% من الناتج المحلي الإجمالي)

٢٠١٥- ١٩٩٠



المصدر: The World Bank, 2018

ثانياً: التحديات:

١/ البطالة:

و يمثلها للهبة الديموغرافية العديد من الفرص التي يمكن استثمارها؛ فلها العديد من التحديات التي يجب مجابتهها، وعلى رأسها البطالة. فالتزايد في

الفئة العمرية ١٥ - ٦٤ سنة يعني المزيد من الطلب على الوظائف في القطاعين العام والخاص ، كما يعني الحاجة الملحة للمشروعات الاستثمارية. وفي المملكة العربية السعودية ورغمًا عن الجهود المبذولة في هذا الإطار إلا أن السجلات تشهد أرقاماً متزايدة في معدلات البطالة خاصة وسط السعوديين ، وهي بطالة يمكن أن نطلق عليها بطالة الشباب المتعلم ، ذلك أنه وفقاً لمسح القوى العاملة التي أجرتها الهيئة العامة للإحصاء في العام ٢٠١٧ ؛ أن نصف المتعطلين السعوديين يحملون الشهادة الجامعية حيث بلغت نسبتهم ٥٠,٨٪ ، من إجمالي المتعطلين السعوديين ، يليهم الحاصلون على الشهادة الثانوية أو ما يعادلها بنسبة ٣٠,٩٪ ، في حين كانت نسبة الأميين تقترب من الصفر في المائة حيث بلغت ٠,١٪ (الهيئة العامة للإحصاء ، ٢٠١٨).

وبقراءة سريعة لما هو متوفر من بيانات ؛ يتضح أن ما هو متاح من فرص عمل لا يكفي للأعداد الكبيرة من الشباب ، وتشير آخر إحصاءات الهيئة العامة للإحصاء السعودية (٢٠١٨) ، أن معدل البطالة للسكان السعوديين ١٥ سنة خلال النصف الأول من العام ٢٠١٨ بلغت ١٢,٩٪ ، وأن عدد السعوديين الباحثين عن عمل حتى الربع الثالث من العام ٢٠١٧ وصل إلى نحو ١,٢٣١,٥٤٩ شخص (جدول ٩).

جدول ٩ : معدلات البطالة وسط السعوديين ٢٠٠٧ - ٢٠١٨

العام	إجمالي معدل البطالة	الذكور	الإناث
٢٠٠٧	١١,٢	٨	٢٦,٦
٢٠٠٩	١٠,٥	٦,٩	٢٨,٤

الإناث	الذكور	إجمالي معدل البطالة	العام
٣٥,٧	٦,١	١٢,١	٢٠١٢
٣٣,٣	٦	١١,٨	٢٠١٤
٣٣,٨	٥,٣	١١,٦	٢٠١٥
٣٣,٧	٥,٤	١١,٦	٢٠١٦
٣٠,٩	٧,٦	١٢,٩	٢٠١٨

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء ٢٠١٨

٢ / فجوة النوع:

تعد فجوة النوع أحد أبرز تحديات الهيئة الديموغرافية في المملكة العربية السعودية، وتقاس فجوة النوع بعدد من المؤشرات تشمل توقع الحياة عند الميلاد، معرفة القراءة والكتابة، معدل التسجيل في مراحل التعليم، والنسبة في سوق العمل. ويجيء الاهتمام بفجوة النوع هنا من واقع الثقل الذي تشكله المرأة، ومما هو متوقع ومؤمل أن تلعبه من أدوار، وما تسهم به في دفع عجلة التنمية، هذا إلى جانب أن الاستفادة من الفرص التي تتيحها الهيئة الديموغرافية يقتضي تحسين مؤشرات النوع وتضييق الفجوة بين الجنسين. ووفقاً للهيئة العامة للإحصاء (٢٠١٨)؛ أن عدد الإناث (١٥ سنة فأكثر) بلغ ٦,٨٤٦,٩٦٣ في العام ٢٠١٦، مقابل ٧,١٢٧,٦٢٤ من الذكور، ومع مراعاة الجوانب المؤثرة في مشاركة المرأة؛ إلا أن الاستفادة من هذا العدد الكبير

يتطلب تحسين المؤشرات سالفة الذكر، والتي جاءت وفقاً لتقرير التنمية البشرية ٢٠١٦ على نحو ما هو مبين في الجدول ١٠.

جدول ١٠ : مؤشرات التمايز بين الجنسين في المملكة العربية السعودية

٢٠١٥.

المؤشر	الإناث	الذكور
مؤشر التنمية البشرية	٠.٧٧٩	٠.٨٨٤
توقع الحياة عند الميلاد	٧٥.٩	٧٣.٢
سنوات التعليم المتوقعة	١٥.٣	١٧
متوسط سنوات التعليم	٩	١٩
الذين تلقوا على الأقل التعليم الثانوي (%) من الأعمار ٢٥ سنة فأكثر)	٦٣.٣	٧٢.١
معدل المشاركة في قوى العمل (% من الأعمار ١٥ سنة فأكثر)	٢٠.١	٧٩.١
الدخل الإجمالي للفرد الواحد (دولار)	١٩.٣٠٠	٧٥.٩٢٣

المصدر: United Nations Development Programme, 2016

تعكس الأرقام بالجدول ١٠ تبايناً واضحاً بين الجنسين، وبخلاف توقع الحياة عند الميلاد فبقية المؤشرات تميل إلى ناحية الذكور، ويبدو التباين أكثر حدة في ما يتصل بمعدل المشاركة في قوى العمل، والدخل الإجمالي، وفي متوسط سنوات التعليم. وعموماً فالمؤشرات تعكس ذكورية المجتمع، كما

تشكل تحدياً حقيقياً للتنمية في ظل المناداة بضرورة تنمية رأس المال البشري والمادي.

٣ / العمر المتوقع عند الميلاد:

يعكس العمر المتوقع عند الميلاد القدرة على عيش حياة طويلة وصحية، ويعتمد على الظروف الاقتصادية والاجتماعية والصحية التي يعيشها الفرد. وعليه فالزيادة في العمر المتوقع عند الميلاد تعكس مدى تحسن تلك الظروف والتي تنعكس إيجاباً على المردود الاقتصادي والاجتماعي للفرد. ولما كانت الفرص التي تتيحها الهبة الديموغرافية ترتبط بإسهام من هم في سن العمل (١٥ سنة فأكثر)؛ فإن زيادة العمر المتوقع عند الميلاد يسهم بدوره في زيادة مساهمة الفرد اقتصادياً واجتماعياً. ويعد العمر المتوقع عند الميلاد أحد تحديات التنمية في المملكة العربية السعودية، ذلك أن العمر المتوقع عند الميلاد أقل مما عليه الحال في الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة جداً (جدول ١١).

جدول ١١ : العمر المتوقع عند الميلاد في المملكة العربية السعودية

٢٠٠٣ - ٢٠١٥.

العمر المتوقع عند الميلاد			العالم
الدول ذات التنمية المرتفعة جداً	المملكة العربية السعودية	العالم	
٧٨,٩	٧١,٨	٦٧,١	
٧٩,٤	٧٢,٢	٦٨,١	
٨٠,١	٧٢,٢	٦٧,٥	
٨٠,٣	٧٣,٣	٦٩,٣	

٧٠,٨	٨٠,٢	٧٥,٥	٢٠١٣
٧١,٧	٨٠,٨	٧٤,٣	٢٠١٤
٧١,٦	٧٩,٤	٧٤,٤	٢٠١٥

United Nations Development Programme, 2004, 2005, 2007-

2010, 2015, 2016

تشير الأرقام بالجدول ١١ إلى أنَّ العمر المتوقع عند الميلاد في المملكة يبدو منخفضاً عند مقارنته بالعمر المتوقع في الدول ذات التنمية المرتفعة جداً، إذ سجل ٧٤,٤ و٧٩,٤ في العام ٢٠١٥ على التوالي، إلا أنه أعلى منه على مستوى العالم، حيث سجل في نفس العام ٧١,٦. ولكن عموماً نجد أن العمر المتوقع في المملكة في ارتفاع، فقد ارتفع من ٧١,٨ في العام ٢٠٠٣، إلى نحو ٧٤,٤ في العام ٢٠١٥، إلا أنه يحتاج إلى جهود حتى يصل أو يكون قريباً منه في الدول المتقدمة.

٤ / التأهيل والتدريب والرعاية الصحية (رأس المال البشري):

إن ولوج أعداد كبيرة من السكان إلى الفئة العمرية (١٥ - ٦٤)، ومن ثم مشاركتها الفعالة في الإنتاج والتنمية يتطلب تأهيلاً لا يتوقف فقط عند التعليم، وإنما يتعداه إلى التدريب، وقبل ذلك الرعاية الصحية. ووفقاً لمسح القوى العاملة في المملكة ٢٠١٧، فقد أظهرت النتائج أن إجمالي قوة العمل للسعوديين (١٥ سنة فأكثر) بلغت ٦,٠٢٤,٥١٧، بينما بلغ إجمالي المشتغلين منهم ٣,١٦٣,٨٤٦، بمعدل تشغيل ٨٧,٢، فيما وصل عدد الباحثين عن عمل إلى ١,٠٨٦,٥٦١.

وأما بالنسبة للتعليم لقوى العمل السعودية (١٥ سنة فأكثر)؛ فقد بلغت نسبته ٩٩,٨٪، وهي نسبة مرتفعة جداً في ظاهرها العام، إلا أن تفاصيلها تبرز العديد من المفارقات، إذ تشير الأرقام بالجدول ١١ إلى أن ٣٩,٦٪ فقط من إجمالي القوى العاملة حاصلون على البكالوريوس وما فوق، في مقابل ٦٠,٤٪ لم ينالوا تعليماً جامعياً، منهم ٣٥,٤٪ حاصلون على الثانوية، ١٠,٨٪ حاصلون على دبلوم دون الجامعة.

جدول ١٢: التوزيع النسبي لقوى العمل (١٥ سنة فأكثر) حسب الحالة

التعليمية

السعوديون	الحالة التعليمية
٠,٢	أمي
١,٦	يقرأ ويكتب
٤,٧	الابتدائية
٧,٧	المتوسطة
٣٥,٤	الثانوية
١٠,٨	دبلوم دون الجامعة
٣٦,٨	بكالوريوس
٢,٣	ماجستير
٠,٥	دكتوراه

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء، ٢٠١٨.

وعموماً فالحالة التعليمية لقوى العمل لا تتناسب مع رؤية المملكة وتوجهاتها الجديدة، وفي ظل رؤية ٢٠٣٠ التي تهدف إلى إحداث نقلة نوعية

للمملكة على كافة مناحي الحياة، الأمر الذي يتطلب المزيد من العمل في هذا الاتجاه، خاصة وأن التعليم أصبح يرتبط بمهارات أخرى وثيقة الصلة بالثورة المعلوماتية ووسائل الاتصال والتكنولوجيا، كما أنه أصبح الركيزة الأساسية لاقتصاد المعرفة الذي يدور حول الحصول على المعرفة والمشاركة فيها واستخدامها وتوظيفها وابتكارها بهدف تحسين نوعية الحياة في جميع مجالاتها من خلال خدمة معلوماتية ثرية، وتطبيقات تكنولوجية متطورة، واستخدام العقل البشري ك رأس مال، وتوظيف البحث العلمي لإحداث مجموعة من التغييرات الاستراتيجية في طبيعة الفضاء الاقتصادي وتنميته ليصبح أكثر استجابة وانسجاماً مع تحديات العولمة وتكنولوجيا المعلومات وعالمية المعرفة والتنمية المستدامة. وعلى الرغم من أن المملكة أولت هذا الجانب اهتماماً ظهر وبوضوح في خطتي التنمية الثامنة (٢٠٠٦ - ٢٠١٠) والتاسعة (٢٠١١ - ٢٠١٥) من خلال العديد من البرامج شملت الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات، استراتيجية الموهبة والإبداع ودعم الابتكار، إقامة مدينة المعرفة في المدينة المنورة والمنطقة التقنية بالدمام، إلى جانب تبني المملكة الاستراتيجية الوطنية للتحويل نحو عالم المعرفة؛ إلا أن مؤشرات الاقتصاد المعرفي لا زالت تحتاج لمزيد من الجهود (جدول ١٣).

جدول ١٣ : مؤشرات الاقتصاد المعرفي في المملكة العربية السعودية ٢٠١٢

مؤشر اقتصاد المعرفة	مؤشر المعرفة	مرتكز	مرتكز	مؤشر المعرفة	مؤشر اقتصاد المعرفة		
		مرتكز الحوافز الاقتصادية	مرتكز نظم الإبداع		قيمة المؤشر	الترتيب	
السعودية	٥٠	٥.٦٨	٤.١٤	٦.٠٥	٥.٩٦	٥٠	السعودية
دول الخليج العربية	-	٦.٤	٥.٤٧	٦.١٠	٦.١٨	-	دول الخليج العربية
الدول العربية	-	٤.٣	٣.٩٨	٤.١٧	٤.٢	-	الدول العربية

المصدر: مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم وبرنامج الأمم المتحدة

الإثرائي، ٢٠١٤.

وإلى جانب التعليم؛ تعد الرعاية الصحية عنصراً مهماً في استثمار طاقات الشباب، وفي زيادة الإنتاج والإنتاجية. وتشير بيانات الكتاب الإحصائي السنوي لوزارة الصحة السعودية ٢٠١٦ إلى التقدم الكبير في المجال الصحي؛ فبالنسبة للأطفال فقد ارتفع معدل التحصينات ضد الأمراض المعدية من ٩٥٪ إلى أكثر من ٩٨٪، كما انخفض معدل الإصابة بمرض الحصبة من ٣.٤١ في العام ٢٠٠٦، إلى ٠.٣٩ (لكل ١٠٠,٠٠٠ من السكان) في العام ٢٠١٦، هذا إلى جانب اختفاء العديد من الأمراض. وفي مجال الكوادر الطبية؛ ارتفع عدد الأطباء مقابل السكان إلى نحو ٢٨,٣ طبيب لكل ١٠,٠٠٠ من السكان. وأمّا الاعتمادات المالية فقد قفزت من ٦٩٠ مليار ريال في العام ٢٠١٢ إلى نحو ٨٤٠ مليار ريال في العام ٢٠١٦، وهو ما يمثل ٧.٠١٪ من ميزانية الدولة

للعام ٢٠١٦. وقد انعكست هذه الجهود بصورة واضحة على مؤشر الوفيات (جدول ١٤).

جدول ١٤ : مؤشر الوفيات في المملكة العربية السعودية ٢٠١٦

٢.٩	المعدل الخام للوفيات لكل ألف نسمة
٢.٧٤	معدل وفيات حديثي الولادة لكل ألف مولود حي
٤.٨٢	معدل وفيات الرضع لكل ألف مولود حي
٨.٠٥	معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة لكل ألف مولود حي
١٢	معدل وفيات الأمومة لكل ألف مولود حي

المصدر: وزارة الصحة السعودية، ٢٠١٦

ورغمًا عن الجهود الكبيرة التي تبذلها المملكة لأجل تحسين الخدمات الصحية، والتي أسفرت عن اختفاء العديد من الأمراض، إلا أن انتشار بعضها كما هو الحال في مرض السكري قد ألقى بتحدٍ جديد، إذ تشير بعض المصادر إلى وجود ٣.٨ مليون حالة إصابة بهذا المرض في العام ٢٠١٦ (صحيفة الاقتصادية، ٢٠١٦)، الأمر الذي ينعكس سلباً على قدرة الشباب على العطاء والإنتاج، كما أنه يزيد من حجم الإنفاق ويقلل من المدخرات، خاصة وأن مرض السكري من الأمراض المزمنة التي تحتاج إلى رعاية على الدوام. وعلى العموم فالرعاية الصحية تمثل تحدياً رئيسياً للتنمية، وتحتاج إلى المزيد من الجهد من أجل التحسين والتطور.

٩/الهبة الديموغرافية ورؤية ٢٠٣٠:

بدأت الجهود التنموية في المملكة العربية السعودية منذ زمن بعيد، كما أن

جهود تنمية رأس المال البشري والاستفادة من قدرات وطاقت الشباب وتفجيرها لخدمة أهداف التنمية تضمنتها كل خطط التنمية الخمسية السابقة التي طبقت خلال الفترة من ١٩٧٠ وحتى ٢٠١٥. وقد حققت المملكة تقدماً كبيراً ومضطرباً في ذلك تبرزه مؤشرات التنمية البشرية، ومعدلات تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. فقد سجل مؤشر التنمية البشرية في العام ٢٠١٥، ٠.٨٤٧ مقارنة بـ ٠.٦٩٨ في العام ٢٠١٠، كما أن المملكة قفزت تسعة مراكز في الفترة من ٢٠١٠ إلى ٢٠١٥، محتلةً الترتيب الثامن والثلاثين، وأصبحت ضمن مجموعة الدول الأكثر ارتفاعاً في التنمية البشرية (United Nations Development Programme, 2016). وفي ما يتصل بتحقيق أهداف الألفية، فتشير البيانات إلى أن المملكة حققت الكثير من الأهداف، وخاصةً في ما يتصل بتخفيف حدة الفقر المدقع (الفقر الغذائي)، والتعليم الأساسي، ووفيات الأطفال، وصحة الأمومة، ومكافحة الأمراض. وتعد رؤية ٢٠٣٠ بلورة لجهود المملكة في السعي نحو التطور وتحقيق أعلى معدلات للتنمية. وتقوم رؤية ٢٠٣٠ على ثلاثة محاور أولها المحور المجتمعي بوصفه القاعدة الصلبة التي تقوم عليها المحاور الأخرى. وأما ثانيها فهو المحور الاقتصادي، والذي يركز على توفير فرص العمل للجميع عبر بناء منظومة تعليمية مرتبطة باحتياجات السوق وتنمية الفرص للجميع من رواد الأعمال والمنشآت الصغيرة إلى الشركات الكبرى، إلى جانب تنويع الاقتصاد وتوليد فرص العمل، وتحسين بيئة الإنتاج. وأما المحور الثالث (الوطن الطموح)؛ فيسعى لتعزيز الكفاءة والشفافية وتهيئة البيئة اللازمة للأفراد وقطاع الأعمال والقطاع غير الربحي لتحمل مسؤولياتهم، وأخذ زمام المبادرة في مواجهة التحديات

واقتناس الفرص. وقد بُني كل محور من هذه المحاور على العديد من الأهداف والالتزامات. وقد جاءت محاور الرؤية وأهدافها معززةً للفرص، كما أنها تحوي العديد من المعالجات. ففي مجال الفرص هدفت الرؤية إلى رفع نسبة مدخرات الأسر من ٦٪ إلى ١٠٪، ذلك من خلال العديد من الإجراءات تشمل القروض العقارية، محافظ الادخار، خيارات تقاعدية، تمكين القطاع غير الربحي والخيري. ويتمشى هذا الهدف مع تراجع نسبة الإعالة، وقلة عدد الأطفال في الأسرة، وزيادة المردود الاقتصادي، كما أن زيادة المدخرات تحسن من مستوى رفاه السكان. وفي مجال المشاركة الاقتصادية؛ هدفت الرؤية إلى رفع نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل من ٢٢٪ إلى ٣٠٪، وهذا من شأنه أيضاً أن يسد جزءاً من فجوة النوع الذي دائماً ما يميل إلى الذكور. وبجانب ذلك فقد هدفت الرؤية إلى تمكين ذوي الإعاقة من الحصول على فرص عمل مناسبة، وتعليم يضمن استقلاليتهم واندماجهم في المجتمع بوصفهم عناصر فاعلة في التنمية. وهنا لا بد من الإشارة إلى أن تمكين ذوي الإعاقة وخاصةً من هم في سن العمل (١٥ سنة فأكثر) من شأنه أن يزيد من نسبة المشارك الاقتصادية، ويقلل من نسبة الإعالة، ذلك أن فرص الاستفادة من الهيئة الديموغرافية تقتضي الاستفادة من كل شرائح المجتمع، هذا مع الأخذ في الاعتبار بأن عدد المعاقين في المملكة وصل إلى ٥١٢٦٨٦ في العام ٢٠١٦، موزعين على المناطق المختلفة (الهيئة العامة للإحصاء، ٢٠١٨). وعموماً لم تقتصر زيادة المشاركة على القطاعات الربحية فقط، وإنما تعداها إلى القطاعات غير الربحية، فقد هدفت الرؤية إلى زيادة مساهمة القطاع غير الربحي في إجمالي الناتج المحلي من أقل من ١٪ إلى ٥٪، وذلك من خلال

تعزيز الأثر الاجتماعي للقطاع غير الربحي، والوصول إلى مليون متطوع سنوياً بدلاً عن ١١ ألفاً في العام ٢٠١٨. ويبرز أثر التطوع هنا بوصفه أحد آليات الاستفادة من الطاقات الشبابية، إذ أنه يرفع من قدرات الفرد ويسهم في تنمية المجتمع، كما أنه يرفع عن كاهل الدولة بعضاً من الأعباء الاقتصادية والاجتماعية. وتعد زيادة المشاركة الاقتصادية أحد أبرز فرص التحول الديموغرافي، فهي تسهم في زيادة الانتاج، ومن ثم تعوض خروج كبار السن من العملية الإنتاجية. ولما كانت البطالة أبرز التحديات؛ جاء المحور الثاني للرؤية هادفاً لتحقيق الاستفادة القصوى من طاقات الشباب، وذلك من خلال إتاحة الفرص للجميع، وإكسابهم المهارات اللازمة التي تمكنهم من السعي نحو تحقيق أهدافهم، وذلك من خلال تعزيز قدرة الاقتصاد على توليد فرص عمل متنوعة. وبذا فقد هدفت الرؤية إلى تخفيض معدل البطالة من ١١,٦٪ إلى ٧٪ بنهاية العام ٢٠٣٠، وذلك من خلال:

- سد الفجوة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل.
- توجيه الطلاب نحو الخيارات الوظيفية والمهن المناسبة.
- التأهيل والتدريب وتزويد الشباب بالمهارات اللازمة لوظائف المستقبل.
- تعزيز دور المنشآت الصغيرة، وإنشاء المزيد من حاضنات الأعمال ومؤسسات التدريب، وصناديق رأس المال الجريء المتخصصة لمساعدة رواد الأعمال لتطوير مهاراتهم وابتكاراتهم. وتأكيداً لذلك أسست الدولة هيئة توليد الوظائف ومكافحة البطالة.

وقد تزامن مع هذه الأهداف العديد من الإجراءات المتصلة بالعمالة الوافدة، ومن ذلك عملية الإحلال وتوطين الوظائف (السعودة)، والتي عملت بموجبها السلطات على إحلال العمالة المحلية في العديد من القطاعات كالتأمين والاتصالات والمواصلات وغيرها. كما عملت الجهات المسؤولة على الاستفادة من العمالة الوافدة بفرض رسوم على مرافقيهم. وقد أسهمت هذه الإجراءات في تراجع أعداد المشتغلين غير السعوديين إلى نحو ١٠,١٨٢,١٠٤ في الربع الأول من العام ٢٠١٨، بعد أن كانوا ١٠,٤١٧,٢٩٥ في الربع الأول من العام ٢٠١٧، و ١٠,٨٨٣,٣٣٥ في العام ٢٠١٦ (الهيئة العامة للإحصاء، ٢٠١٨).

ولم يكن مجال الرعاية بمنأى عن ذلك، فقد هدفت الرؤية إلى الارتقاء بمؤشر رأس المال الاجتماعي من المرتبة ٢٦ إلى المرتبة العاشرة، فالإنسان هو محور التنمية وهدفها الرئيس، والعنصر الثابت فيها. وفي ذات الاتجاه هدفت الرؤية إلى زيادة العمر المتوقع عند الميلاد من ٧٤ إلى ٨٠ سنة بحلول العام ٢٠٣٠، لتساوى أو تكون قريبة من مصاف الدول المتقدمة في سلم التنمية البشرية. ولتحقيق ذلك استحدثت الدولة "برنامج ارتقاء" والذي يهدف إلى تطوير الخدمات الاجتماعية، وخاصة الصحة والتعليم، ذلك أن زيادة العمر المتوقع، وزيادة الإنتاج تتطلب تأهيلاً وتدريباً مناسباً، وبيئةً صحية ملائمة، وقد هدف برنامج ارتقاء لتحقيق الآتي:

- تعزيز المشاركة في العملية التعليمية.
- تدريب المعلمين وتأهيلهم.
- ربط القطاع العام بالقطاع الخاص والقطاع غير الربحي، من خلال تقديم المزيد من البرامج والفعاليات المبتكرة لتعزيز الشراكة التعليمية.

- نقل مهمة تقديم الخدمات إلى شبكة من الشركات الحكومية تتنافس في ما بينها من جهة، ومع القطاع الخاص من جهة أخرى في تقديم أفضل الخدمات.

ونظراً لكون رأس المال البشري عنصراً أساسياً لنجاح المشروعات، عملت الدولة على استحداث برنامج رأس المال البشري الذي يعنى بقياس كفاءة رأس المال البشري في القطاع العام وتقويمها وتحليلها، والمساهمة في توفير الكوادر والدراسات والاستشارات والشراكات الاستراتيجية المتعلقة برأس المال البشري، والمساعدة في الاختيار والتطبيق لتحقيق الأهداف الاستراتيجية. وإلى جانب ذلك يجيء برنامج الملك سلمان لتنمية الموارد البشرية لأجل الوصول من المركز ٨٠ إلى المركز ٢٠ في مؤشر فاعلية الحكومة الذي من شأنه أن يسهم في زيادة كفاءة إدارة واستخدام الموارد بما يتماشى ويتسق مع المتطلبات السكانية، وبما يزيد من الإنتاج، في ظل التغيرات السكانية والزيادة الكبيرة في نسبة من هم سن العمل. وإلى جانب ذلك يهدف البرنامج إلى الوصول من المركز ٣٦ إلى المراكز الخمسة الأولى في مؤشر الحكومة الالكترونية، الأمر الذي يقتضي مزيداً من التدريب والتأهيل على كافة المستويات، لأن ذلك من شأنه أن يوفر الطاقات التي يمكن توجيهها إلى مجالات أخرى، كما أنه يقلل من المنصرفات. وبالنسبة لفجوة النوع؛ فقد أكدت الرؤية على أهمية الدور المحوري للمرأة، ومن ثم هدفت إلى تنمية مواهبها واستثمار طاقاتها، وتمكينها من الحصول على الفرص المناسبة لبناء مستقبلها والإسهام في التنمية، هذا وقد هدفت الرؤية إلى رفع نسبة مشاركة المرأة سوق العمل من ٢٢٪ إلى ٣٠٪. ولضمان تحقيق الرؤية أطلقت المملكة العديد من

البرامج الأخرى شملت برنامج التحول الاستراتيجي لشركة أرامكو، برنامج إعادة هيكلة صندوق الاستثمارات العامة، برنامج التحول الوطني، برنامج تعزيز حوكمة العمل الحكومي، برنامج التوسع في التخصيص، برنامج الشراكات الاستراتيجية، إلى جانب برنامج رأس المال البشري.

شكل ٨: الهبة الديموغرافية ورؤية ٢٠٣٠

الرؤية	التحديات	الرؤية	الفرص
<p>تخفيض معدل البطالة من ١١,٦٪ إلى ٧٪ من خلال:</p> <ul style="list-style-type: none"> - سد الفجوة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل. - توجيه الطلاب نحو الخيارات الوظيفية والمهن المناسبة. - التأهيل والتدريب. - دور أكبر للمنشآت الصغيرة - إنشاء حاضنات 	البطالة	<p>المحافظة على المؤشرات الديموغرافية في ما يتصل بمعدلات المواليد والوفيات.</p>	تناقص نسبة الإعالة

الرؤية	التحديات	الرؤية	الفرص
الأعمال			
<p>- تنمية مواهب المرأة واستثمار طاقاتها، وتمكينها من الحصول على الفرص المناسبة لبناء مستقبلها والإسهام في التنمية</p> <p>- رفع نسبة مشاركة المرأة سوق العمل من ٢٢٪ إلى ٣٠٪</p>	فجوة النوع	<p>رفع نسبة مدخرات الأسر من ٦٪ إلى ١٠٪ من خلال:</p> <p>- القروض العقارية.</p> <p>- محافظ الادخار.</p> <p>- خيارات تقاعدية</p> <p>- تمكين القطاع غير الربحي والخيري.</p>	زيادة معدلات الادخار
<p>الارتقاء بمؤشر رأس المال الاجتماعي من المرتبة ٢٦ إلى المرتبة العاشرة.</p> <p>زيادة العمر المتوقع عند الميلاد من ٧٤ إلى ٨٠ سنة بحلول العام ٢٠٣٠.</p> <p>- تعزيز المشاركة في</p>	رأس المال البشري	<p>-رفع نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل من ٢٢٪ إلى ٣٠٪.</p> <p>-تمكين ذوي الإعاقة من الحصول على فرص عمل مناسبة.</p> <p>-زيادة مساهمة</p>	زيادة معدلات المشاركة

الرؤية	التحديات	الرؤية	الفرص
<p>العملية التعليمية.</p> <p>- تدريب المعلمين وتأهيلهم.</p> <p>- ربط القطاع العام بالقطاع الخاص والقطاع غير الربحي، من خلال تقديم المزيد من البرامج والفعاليات المبتكرة لتعزيز الشراكة التعليمية.</p> <p>- نقل مهمة تقديم الخدمات إلى شبكة من الشركات الحكومية تتنافس في ما بينها من جهة، ومع القطاع الخاص من جهة أخرى في تقديم أفضل الخدمات.</p>		<p>القطاع غير الربحي في إجمالي الناتج المحلي من أقل من ١٪ إلى ٥٪.</p> <p>- الوصول إلى مليون متطوع سنوياً بدلاً عن ١١ ألفاً الآن.</p>	

من خلال ما تم استعراضه اتضح أن المملكة العربية السعودية تشهد تحولاً ديموграфияً كبيراً، وتغيراً هيكلياً في التركيب العمري للسكان كانت نتائجه دخول المملكة في الهبة الديموغرافية - حيث التناقص في نسبة الإعالة التي وصلت إلى ٥٣٪ في العام ٢٠١٦ بعد أن كانت ٧٧٪ في العام ٢٠٠٤، و١١١٪ في العام ١٩٩٢، وذلك بسبب تدني معدلات الخصوبة الكلية التي وصلت إلى (٢.٤) وتراجع معدلات المواليد (١٩.٩٢)، الأمر يتسق مع جهود المملكة ممثلة في رؤية ٢٠٣٠ بالمحافظة على المؤشرات الديموغرافية بما فيها المعدلات الدنيا للمواليد. وعموماً فإن هذا التحول لا يمكن أخذه بمعزل عن العوامل المحيطة سواء أكانت عوامل اقتصادية، أم اجتماعية، أم ديموغرافية، كما يجب ألا ينظر إليه من زاوية واحدة، فالتحول الديموغرافي عملية معقدة تتقاطع عندها كل العوامل السابقة، كما أن التحليل السياقي التاريخي مهم جداً في تتبع ذلك التحول. فمن الناحية الاقتصادية شهدت المملكة تطورات كبيرة منذ أن انتهجت خطط التنمية الخمسية في مطلع سبعينات القرن الميلادي الماضي، مستفيدة في ذلك من وفرة بدائل الطاقة، ومن ثروتها الأخرى المتجددة وغير المتجددة، فقد كان للتطور والنمو في إجمالي الدخل القومي والنتائج المحلي الإجمالي أثره في رفد وتطور الحياة الاجتماعية، وخاصة في مجال خدمات الصحة والتعليم، مما انعكس إيجاباً على جملة المؤشرات الديموغرافية، وعلى رأسها تدني معدلات الخصوبة والمواليد.

ووفقاً للبيانات المتاحة فإن هذا العائد الديموغرافي يمكن أن يستمر حتى العام ٢٠٥٠ إذا ما بقيت الأوضاع كما هي عليه الآن. واستناداً على نتائج الدراسة فالعائد الديموغرافي تجلّى في العديد من الفرص شملت زيادة المدخرات، زيادة فرص المشاركة الاقتصادية والاجتماعية وإن كانت ضعيفة، إذ تشير بيانات الهيئة العامة للإحصاء ٢٠١٨ أن معدل مشاركة السكان السعوديين ١٥ سنة فأكثر خلال الربع الثالث من العام ٢٠١٧ لم تتجاوز ٤٠,٧، وهو معدل ضعيف حتى مقارنة بما هو متاح من وظائف. ولكن رغماً عن ذلك تظل التحديات المصاحبة هي الهاجس الأكبر والمهدد الحقيقي، فقضية كالبطالة تظل عائقاً أمام استثمار طاقات الشباب، فوفقاً لبيانات الهيئة العامة للإحصاء ٢٠١٨؛ بلغ إجمالي السكان السعوديين في العام ٢٠١٧، نحو ٢٠,٤٠٨,٣٦٢ فرداً، في مقابل ١٢,١٤٣,٩٧٤ غير سعوديين، وفي الوقت الذي بلغ فيه معدل البطالة لإجمالي السكان ٥,٨٪، بلغ معدل البطالة للسعوديين ١٢,٩٪، الأمر الذي يثير العديد من التساؤلات حول الوظائف المتاحة وطبيعتها، ومدى وملاءمتها لقوى العمل السعودية. وفي سياق آخر تظل فجوة النوع إحدى التحديات رغماً عن الجهود المبذولة لتنمية قدرات ومواهب المرأة وتمكينها وزيادة نسبة مشاركتها في سوق العمل، ومساهمتها في التنمية، إذ لا تزال الأرقام تميل نحو الذكور. وتنسحب تلك التحديات على كافة الجوانب المتصلة برأس المال البشري، من زيادة العمر المتوقع، والتدريب والتأهيل وتنمية القدرات، وكفاية الخدمات.

إن العائد الديموغرافي لا يأتي تلقائياً، وإنما باعتماد السياسات الاقتصادية والاجتماعية الملائمة، ومن هنا جاءت رؤية ٢٠٣٠، لتحقيق أكبر قدر من

الفوائد الإنمائية، خاصة وأن فرص الاستفادة من هذا العائد محصورة بالسنوات التي تسجل أدنى مستويات من الإعالة، ومع مرور الزمن تتحول الشريحة الكبيرة من السكان في سن العمل إلى شريحة كبيرة من كبار السن، فتنشأ مجموعة من التحديات الجديدة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وعليه فإن تحقيق الحد الأعلى من الفوائد جراء التحول الديموغرافي يتطلب اعتماد نهج دورة الحياة في التحليل ووضع السياسات، والذي يركز على التحولات والأحداث التي تطرأ على الفرد في مختلف مراحل حياته، وبالتالي فهو يميّن صناعات السياسات من تقييم إمكانيات كل فئة عمرية وتحديد التدخلات المطلوبة لمساعدتها على تحقيق تلك الإمكانيات. ومن هذا المنطلق ينبغي التخطيط لتحقيق الإمكانيات الاقتصادية التي تتميز بها كل فئة عمرية، كما ينبغي تأمين الخدمات الكافية والعالية الجودة لتلبية احتياجات السكان في انتقالهم من مرحلة لأخرى على مدى دورة الحياة، والبحث في كيفية تأثير التغيرات الديموغرافية وغيرها من العوامل على مصادر تمويل هذه الخدمات.

إن السياسات الاقتصادية يجب أن تتماشى مع الأعداد المتزايدة من السكان في سن العمل، وأن تتيح لهم فرص العمل المنتج، كما تضمن للدولة الاستفادة من تحول الهيكل العمري للسكان. وتبقى السياسات الاجتماعية ولاسيما القائمة على الحقوق، والتي تركز على دورة الحياة عنصراً مهماً في تأمين المدخلات اللازمة لمختلف الفئات العمرية لتمكينها من تلبية احتياجاتها المتنوعة، والمساهمة في التنمية. وفي كل تلك المراحل والإجراءات تبقى سياسة تمكين المرأة وتيسير فجوة النوع عنصراً مهماً. وعليه فانتهاج السياسات اللازمة من شأنه أن يحد من العوائق ويزيل التحديات. وفي حال تمكنت الدولة من

توفير بيئة مؤاتية لتعزيز الاتجاهات الإيجابية، يمكن أن يؤدي التحول في الهيكل العمري للسكان إلى عائد ديموغرافي كبير يدفع عجلة التنمية، وفي المقابل فإن عدم نجاح السياسات يزيد من التحديات التنموية على المدينين القريب والبعيد، ويفاقم من مشكلات البطالة، قلة الادخار، زيادة الإنفاق والأعباء الأخرى على الدولة والأسرة، وغيرها.

* * *

الختامة:

تناولت هذه الدراسة الهبة الديموغرافية في المملكة العربية السعودية من حيث الفرص والتحديات، وأوضحت النتائج أن هنالك فرصاً اقتصادية واجتماعية كبيرة تعود على المملكة إذا تم التخطيط لها بشكل سليم ومستدام. وأبانت الإحصاءات أن المملكة قد دخلت فعلياً هذه المرحلة منذ العام ٢٠١٦، مع تباين طفيف بين مناطقها المختلفة. فبينما خفضت الفئة العمرية الأقل من ١٥ سنة إلى أقل من ٣٠٪ في مكة المكرمة، جازان، الباحة نجدها تعدت هذه النسبة في نجران، تبوك والمدينة المنورة. وكشفت الورقة أن هناك العديد من التحديات التي تعوق الاستفادة القصوى من تلك الفرصة رغم ما تبذله المملكة من جهود وخاصة في برنامج التحول ٢٠٢٠ والرؤية ٢٠٣٠. ولكي تتم الاستفادة من الفرصة الديموغرافية فلا بد من تجسير فجوة النوع واتاحة فرصة أكبر لمشاركة المرأة، مواءمة مخرجات التعليم مع سوق العمل، التحول نحو الاقتصاد المعرفي، تقليل نسبة البطالة ودرم الفجوة بين القطاعين العام والخاص، جعل القطاع الخاص أكثر جاذبية للسكان، ورفع سن التقاعد. واستناداً على هذه الجهود في ما يتصل بزيادة العمر المتوقع عند الميلاد، تقترح الورقة زيادة السن المعاشية إلى أكثر من ٦٠ سنة حتى يتواصل العطاء ويستفاد من الخبرات المتاحة، وتنحسر نسبة الإعاقة. وامتداداً لذلك تشدد الدراسة على ضرورة أن تتماشى السياسات الاقتصادية والاجتماعية مع الأعداد المتزايدة من السكان في سن العمل، توفيراً للفرص وحفظاً للحقوق، وكما تشدد الدراسة أيضاً على مغبة عدم الاستفادة من العائد الديموغرافي، الأمر الذي يفاقم من مشكلات البطالة، قلة الادخار، تراجع نسب المشاركة، زيادة الإنفاق والأعباء على الدول والأسرة، وغيرها من مشكلات. وتوصي الدراسة بضرورة تضمين تلك السياسات في مراحل التعليم المختلفة، وخاصة الدنيا منها، تأكيداً لأهميتها، وتعزيزاً لأهمية الجانب المجتمعي فيها.

المراجع: أولاً: المراجع العربية:

الخريف، رشود بن محمد (٢٠٠٢)، الخصوبة في المملكة العربية السعودية: مستوياتها وبعض محدداتها الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية والمكانية، مجلة الدارة، المجلد ٢٨، العدد ٢.

الخريف، رشود بن محمد (٢٠١٧)، التغير في معدلات الإنجاب في المملكة إلى أين؟، صحيفة الاقتصادية، الموقع الرسمي ٢٠١٨/١/٣٠
http://www.aleqt.com/2017/01/07/article_1116214.html

صحيفة الاقتصادية (٢٠١٦)، ٣.٨ مليون مصاب بالسكري خلال عام، الموقع الرسمي ٢٠١٨/١/٣١
http://www.aleqt.com/2016/11/16/article_1102420.html

عثمان، عبد الرحمن أحمد (١٩٩٥)، مناهج البحث العلمي وطرق كتابة الرسائل الجامعية، دار جامعة أفريقيا العالمية للنشر، الخرطوم.
قطيطات، أحمد (٢٠٠٧)، الهبة الديموغرافية في الوطن العربي، المؤتمر الاحصائي العربي الأول، عمان الاردن ١٢ - ١٣ نوفمبر ٢٠٠٧.

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (٢٠١٣)، آثار التحولات في الهيكل العمري للسكان على السياسات التنموية في البلدان العربية، تقرير السكان والتنمية، العدد السادس، نيويورك.

محمود، محمد عبد الرحمن صالح (٢٠١٥)، الهبة الديموغرافية وهدر راس المال البشري في مصر: دراسة تحليلية لتحديات التنمية، مجلة عمران للعلوم الاجتماعية والانسانية، المجلد ٦، العدد ٢١، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر.

المرشيد، إبراهيم (٢٠١٧)، الهبة الديموغرافية في العالم العربي: نعمة أم قنبلة موقوتة؟ المغرب أمودجاً، مجلة عمران للعلوم الاجتماعية والانسانية، المجلد ٦، العدد ٢١، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر.

مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (٢٠١٤)، تقرير المعرفة العربي للعام ٢٠١٤، الشباب وتوطين المعرفة، دار الغرير للطباعة والنشر، دبي، الإمارات العربية المتحدة.

الهيئة العامة للإحصاء السعودية (٢٠١٨)، المسح الديموغرافي ٢٠١٦، الموقع الرسمي <https://www.stats.gov.sa/ar/854-0>

تعداد السكان والمسكن _____،
(١٩٧٤/١٩٩٢/٢٠٠٤/٢٠١٠)، الموقع الرسمي <https://www.stats.gov.sa/ar/13>

مسح القوى العاملة، الاصدارات _____،
(٢٠٠٦ - ٢٠١٧)، الموقع الرسمي: <https://www.stats.gov.sa/ar/817>

الإحصاءات السكانية والحيفية: التقديرات _____،
السكانية ٢٠١٧، الموقع الرسمي <https://www.stats.gov.sa/ar/43>

هيئة المساحة الجيولوجية السعودية (٢٠١٢)، المملكة العربية السعودية: حقائق وأرقام، الرياض.

وزارة الصحة السعودية (٢٠١٦)، الكتاب الإحصائي السنوي، الرياض.

* * *

ثانياً: المراجع الأجنبية :

Bhagat, R. (2014). The Opportunities and Challenges of Demographic Dividend in India. Jharkhand Journal of Development and Management Studies XISS, Ranchi, Vol. 12, No.4, December 2014.

Bloom, D., Canning, D., Sevilla, J. (2003). The Demographic Dividend: A New Perspective on the Economic Consequences of Population Change, RAND.

Mason, A. (2005). Demographic Transition and Demographic Dividends in developed and Developing Countries. United Nations expert group meeting on social and economic implications of changing population age structures, Volume 31.

Pool, I. (2007). Demographic Dividends: Determinants of Development or Merely Windows of Opportunity? Oxford Institute of Ageing, Ageing Horizons, Issue No. 7, 28–35.

Roy, M. and Kayesh, S. (2016). Reaping Demographic Dividend in Bangladesh: Challenges and Prospects. Global Journal of Human-social Science, Volume16 Issue 2 Version 1.0 Year 2016.

Seniloli, K. (2006). To take advantage of the demographic window of opportunity or not – That is the question: the case of Fidji. In: Pool, I. et al (Eds). Age-structural transitions: challenges for development. Committee for International Cooperation in National Research in Demography [CICRED], 2006. 201-224.

The World Bank. (2018). World Population Ages 15-64 (% of the total). The official website:

<https://data.worldbank.org/indicator/SP.POP.1564.TO.ZS?end=2016&start=1960>

Fertility rate, total (births per woman). Saudi Arabia 1960-2015. The Official Website:

<https://data.worldbank.org/indicator/SP.DYN.TFRT.IN?locations=SA>

Birth Rate, Crude (per 1,000 people). Saudi Arabia (1960-2015). The Official Website:

<https://data.worldbank.org/indicator/SP.DYN.CBRT.IN?locations=SA>

Mortality Rate, Infant (per 1,000 live births). Saudi Arabia (1990-2016) .

The Official Website:

<https://data.worldbank.org/indicator/SP.DYN.IMRT.IN?locations=SA>

Gross Domestic Saving – Saudi Arabia, 1990-2016 (% of GDP). The official website: <https://data.worldbank.org/indicator/NY.GDS.TOTL.ZS?locations=SA>

United Nations. (2005). The Diversity of Changing Population Age Structures in the World, Mexico City, Mexico.

United Nations Development Programme. (2000). Human Development Report 2000: Human Rights and Human Development. New York.

(2002). Human Development Report 2000: Deepening Democracy in a Fragmented World. Oxford University Press. New York.

(2004). Human Development Report 2004: Cultural Liberty in Today's Diverse World. New York.

(2005). Human Development Report 2005: International Cooperation at Crossroads: Aida, Trade and Security in Unequal World. New York.

(2007). Human Development Report 2007/2008: Fighting Climate Change: Human Solidarity in a Divided World. New York.

(2010). Human Development Report 2010: The Real Wealth of Nations:

Pathways to Human Development. New York.

(2015). Human Development Report 2015: Work for Human Development. New York.

(2016). Human Development Report 2016. Human Development for Everyone. New York.

Ven, R. & Smith, J. (2011). The demographic window of opportunity: age structure and sub-national economic growth in developing countries. NiCE Working Paper 11-102, Nijmegen Center for Economics (NiCE), Institute for Management Research, Radboud University Nijmegen, the Netherlands.

W.S.Thompson. (1929). Population. American Journal of Sociology, Vol.34 NO.6

* * *

List of References:

Al-kharīf, M.R. (2002.). Al-khuSūbah fi al-mamlakah al-`arabiyah al-su`ūdiyah mustawayātuha w aba`DH muHadidātiha al-dimoghrāfiyah wa al-ijtimā`iyah wa al-iqtiSādiyah wa al-makāniyah, Majalat al-dār, 28, 2.

Al-kharīf, M.R. (2017.). Al-taghyīr fi mu`adalāt al-`injāb fi al-mamlakah ila ayn. SaHifat al-iqtiSādiyah (http://www.aleqt.com/2017/01/07/article_1116214.html)

3.8 Malyūn muSāb bi al-sukari khilāl `ām. SaHifat al-iqtiSādiyah (http://www.aleqt.com/16/11/2016/article_1104420.html)

Uthmān, A. A. (1995.). Manāhij al-baHth al-`ilmi wa Turuq kitābat al-rasā'il al-jāmi`iyah. Khartoum: Dār jāmi`at afriqia al-`ālamiyah lil nashr.

QuTaiTāt, A. (2007.). Al-hay'ah al-dimoghrāfiyah fi al-waTan al-`arabi. Amman: Al-mu'tamar al-iHSā'I al-`arabi al-'awal.

Al-lajnah al-iqtiSādiyah wa al-ijtimā`iyah li gharbi āsia. (2013.). āthār al-taHwalāt fi al-haykal al-`umri lil sukkān `ala al-siyāsāt al-tanmawiyah fi al-buldān al-`arabiyah. Newyork: Taqrīr al-sukkān wa al-tanmiyah, 6.

MaHmūd, M.A. (2015.). Al-hay'ah al-dimoghrāfiyah wa hadr ra's al-māl al-bashari fi maSr: dirāsah taHlīliyah li taHaddyāt al-tanmiyah. Qatar:Al-markaz al-`arabi lil abHāth wa dirāsāt al-siyāsāt, Majalat `umrān lil `ulūm al-ijtimā`iyah wa al-insāniyah, 6, 21.

Al-muraished, I. (2017.). Al-hay'ah al-dimoghrāfiyah fi al-`ālam al-`arabi, ni`mah amm qunbulah mawqutah? Al-maghrīb anmodhajan. Qatar:Al-markaz al-`arabi lil abHāth wa dirāsāt al-siyāsāt, Majalat `umrān lil `ulūm al-ijtimā`iyah wa al-insāniyah, 6, 21.

Mu'asasat MuHammad bin Rāshid āl Maktūm wa barnāmaj al-'umam al-mutaHidah al-'inmā'i ,Taqrīr al-ma`rifah al-`arabi, al-shabāb wa tawTīn al-ma`rifah. (2014.). UAE: Dār al-gharīr lil Tibā`ah wa al-nashr.

Al-hay'ah al-`āmah lil 'iHSā' al-su`ūdiyah. (2018.). Al-masH al-dimoghrāfi. (<https://www.stats.gov.sa/ar/854-0>)

Al-hay'ah al-`āmah lil 'iHSā' al-su`ūdiyah.(1974/1992/2004/2010.).Ta`adud al-sukkān wa al-masākin. (<https://www.stats.gov.sa/ar/13/>)

Al-hay'ah al-`āmah lil 'iHSā' al-su`ūdiyah. (2006-2017.). MasH al-quwa al-`āmilah. www.stats.gov.sa/ar/817

Al-hay'ah al-`āmah lil 'iHSā' al-su`ūdiyah. (2017.). Al-'iHSā'āt al-sukāniyah wa al-Hayawiyah, al-taqdirāt al-sukāniyah. (<https://www.stats.gov.sa/ar/43>)

Hay'at al-masāHah al-juyulujiyah al-su`ūdiyah. (2012.). Riyadh: Haqā'iq wa arqām.

Wizārat al-SiHah al-su`ūdiyah. (2016.). Riyadh: Al-kitāb al-'iHSā'I al-sanawi.

* * *

Demographic Dividends in the Kingdom of Saudi Arabia:
Opportunities and Challenges

Dr. Yasin Abdullah Al-Hadari,

College of Shari'a and Islamic Studies at Ahsa –Al-Imam Mohammad ibn Saud
Islamic University

Dr. Hulu Abdul-Atti Mohammad

College of Geography and Environment Sciences –Khartoum University -
Sudan

Abstract:

This study examines the demographic dividends concept, a term which means the momentous increase in the working age population (15-64 years), the decrease in the number of dependents (children under the age of 15), and the elderly (65 years and over) among Saudi citizens. The objectives of the study are to measure some population indicators related to the concept, and to demonstrate the socio-economic opportunities that can be achieved, especially in the 2030 vision . The study is based mainly on censuses and official surveys carried out by the Saudi Arabia in recent years, in addition to vision 2030. The study pointed out that the Kingdom has entered the stage of the demographic window that could generate socio-economic benefits if it is well planned. The study also warned about the negative consequences if the country missed the optimal utilization of such opportunity. In order not to miss these opportunities, sound policies should be implemented and included in education and curricula. The study contributes to the ongoing debate and enriches the Arabic library with relevant literature and open chances for further studies.

Keywords: Demographic dividends, age structure, demographic transformation, education, human development, Kingdom of Saudi Arabia.